UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

تعزيز سيادة القانون
عن طريق التعليم

دليل لواضعي السياسات

التعليم 2030

مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «التعليم من أجل العدالة» (E4J): تهدف مبادرة «التعليم من أجل العدالة»، التي تشكل أحد مكونات البرنامج العالمي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ إعلان الدوحة، إلى منع الجريمة وترسيخ ثقافة احترام القانون من خلال أدوات وموارد تعليمية مصممة خصيصاً لمراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. ومن شأن هذه الأدوات والموارد أن تساعد المربين على توعية الجيل المقبل من أجل تحسين فهمه للمشاكل التي يمكن أن تقوض سيادة القانون ومعالجة تلك المشاكل على نحو أفضل.

إعلان الدوحة
ترسيخ ثقافة احترام القانون
UNODC
التعليم من أجل العدالة

قطاع التربية في اليونسكو

تعتبر اليونسكو التربية والتعليم الأولوية الكبرى للمنظمة، إذ يندرج التعليم في عداد حقوق الإنسان الأساسية ويرسي القواعد اللازمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. واليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم. ويتولى قطاع التربية في اليونسكو ريادة المساعي العالمية والإقليمية في مجال التعليم، وتعزيز النُظم التعليمية الوطنية، والتصدي للتحديات العالمية المعاصرة عن طريق التعليم، مع التركيز على المساواة بين الجنسين وعلى أفريقيا.

الأعمال العالمي للتعليم حتى عام 2030

لقد عُهد إلى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، بريادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام 2030. ويندرج جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 في إطار المساعي العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر عن طريق تحقيق 17 هدفاً للتنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بدون التعليم. وتشتمل هذه الأهداف على هدف خاص بالتعليم، وهو الهدف 4 الذي يرمي إلى «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع». ويقدم إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الإرشادات اللازمة لتحقيق هذا الهدف النبيل والالتزام بالتعهدات الطموحة التي ينطوي عليها.

قطاع التربية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

التعليم 2030

صدر هذا المنشور في عام 2019 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France، وعن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، Vienna International Centre, Wagramer Strasse 5, A 1400 Vienna, Austria.

© اليونسكو والأمم المتحدة، 2019

UNESCO ISBN 978-92-3-600078-7

هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسبة المصنف إلى مؤلفه – التقاسم بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) (رابط الإجراء القانوني) http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/. يقبل المستفيدون، عند استخدام محتوى هذا المنشور، بالالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو. (رابط) https://en.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar)

العنوان الأصلي : *Strengthening the rule of law through education, A guide for policymakers*
صدر في عام 2019 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو أو لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولا تلزمهما بأي شيء.

صورة الغلاف: Rawpixel.com/Shutterstock.com

وكسنويد : اليضنالت

عباطه :ةعابطلا

jobزكيفورنلا

CLD job 2795.18

تعزيز سيادة القانون
عن طريق التعليم

دليل لواضعي السياسات

توطئة

تشكل سيادة القانون حجر الأساس للمجتمعات التي تسودها مبادئ العدل والسلم واحتضان الجميع. وهي تُخضع المؤسسات للمساءلة وتُلزمها بحماية حقوق الإنسان، والعمل بإنصاف وشفافية، وتمكين المواطنين من المشاركة والانخراط في المجتمع على نحو بنّاء. وبذا، تُشيع ثقافةً لاحترام القانون يُدرك المواطنون في إطارها ماهية القوانين ويشاركون في تحديدها ويحترمونها لما فيه مصلحة المجتمع ككل. وللتعليم دور مهم في تعزيز سيادة القانون وإشاعة ثقافة احترام القانون. وباختصار، هو تؤدي دوراً وقائياً فاعلاً عبر تعزيز قدرات المتعلمين على مواجهة مصاعب الحياة والتغلب عليها.

وفي وسع الشباب المساهمة إلى حد بعيد في إشاعة ثقافة احترام القانون هذه، وعلى الحكومات واجب توفير الدعم التعليمي الذي ينمّي القيم والمواقف الإيجابية في صفوف الأجيال المقبلة.

وتعاونت اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعداد هذا الدليل لمساعدة واضعي السياسات على استحداث السياسات والبرامج التي تعزز سيادة القانون عبر التعليم. وهو يتضمن إرشادات وأمثلة على الممارسات الجيدة بشأن الطريقة التي في وسع قطاع التعليم ككل أن يساعد بها الشباب ليصبحوا مواطنين مشاركين وبنّائين، ويتخذوا قرارات مسؤولة أخلاقياً في حياتهم اليومية، ويتعاملوا مع الآخرين بتعاطف مطلق واحترام.

وهو يقوم على مقاربة اليونسكو لتعليم المواطنة العالمية والتي تستند إلى ثقافة السلام واحترام حقوق الإنسان وتجربة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في التصدي للجرائم التي تشكل تهديداً جسيماً لسلامة الإنسان. ويساهم هذا المشروع المشترك في تحقيق خطة التنمية المستدامة - ولا سيما الأهداف الخاصة بالتعليم وتعزيز السلام والعدالة وتمتين المؤسسات - وهو يضاف إلى الإصدارات الأخرى في سلسلة الموارد التعليمية المتعلقة بالصعوبات المحددة التي يواجهها الشباب.

وإننا نأمل أن يزود هذا المورد الجديد البلدان بالأدوات اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والعدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولبناء مجتمعات أكثر مناعة وديمومة.

أودري أزولاي
المديرة العامة
اليونسكو

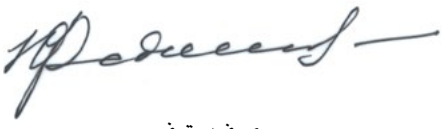

يوري فيدوتوف
المدير التنفيذي
مكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة

شكر وتقدير

لقد أُعد دليل الإرشادات هذا في إطار الشراكة القائمة بين اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحت شعار «تعليم المواطنة العالمية خدمةً لسيادة القانون: التصرف الصائب». وتجمع هذه الشراكة بين عمل اليونسكو بشأن تعليم المواطنة العالمية ومبادرة التعليم من أجل العدالة التي يضطلع بها المكتب في إطار البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة والذي تدعمه دولة قطر.

وتقدّر اليونسكو والمكتب شديد التقدير ما خصصه من وقت وبذله من جهد المشاركون في إعداد هذا المنشور الهام وإنتاجه والتعليق عليه: تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم.

وأُعد هذا المنشور تحت إشراف Soo–Hyang Choi، مديرة شعبة التعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة، و Dov Lynch، رئيس شعبة تعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل السلام، قطاع التعليم، في مقر اليونسكو. ونوجه شكراً خاصاً لـ Lydia Ruprecht على الدور الطليعي الذي أدته في تنسيق المنشور والمساهمة فيه إلى حد بعيد وتحريره. وقدم أيضاً كل من Valerio de Divitiis و Mareike Muller و Martha K. Ferede و Noam Assouline و Elodie Beth–Seo و Isabel Tamoj أفكاراً وتعليقات قيّمة وساهموا في جعل هذا المنشور يبصر النور.

وجاء هذا المنشور إلى حد بعيد ثمرة للجهود الدؤوبة التي بذلها Dimitri Vlassis، رئيس الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتوفيره إرشادات جوهرية ورؤية استراتيجية للمساعدة في إنجازه. وكان للأفكار والمعارف والتجارب التي وفرها بشكل خاص Oliver Stolpe و Julia Pilgrim و Gilberto Duarte و Lulua Asaad و Johannes de Haan و Sigall Horovitz و Wendy O'Brien و Annalisa Pauciullo و Paul Ianovici و Kamola Ibragimova و Flavia Romiti و Arturo Laurent و Anna Stransky و Cory Schiff دور حيوي في إعداد هذا المنشور.

ولم يكن هذا العمل ممكناً لولا الخبراء الذين قدموا مساهمات جديدة، وهم Felisa Tibbitts، محاضرة في برنامج تطوير التعليم الدولي في كلية المعلمين، جامعة كولومبيا ورئيسة دائرة تعليم حقوق الإنسان في قسم القانون والاقتصاد والحوكمة في جامعة أوتريخت، وVeronica Martinez–Solares، مديرة برنامج أمريكا اللاتينية في المنظمة الدولية المعنية بمساعدة الضحايا (International Organization for Victim Assistance). وأجرى John Charles Bradley، المرشح للحصول على شهادة الماجستير المتقدمة في كلية المعلمين في جامعة كولومبيا، مراجعة للأدبيات في المراحل الأولية من إعداد المنشور.

كما استفادت اليونسكو والمكتب شديد الاستفادة من الأفكار التي طرحها الخبراء، أي أولئك الذين شاركوا في الاجتماع التشاوري بشأن تعليم المواطنة العالمية من أجل سيادة القانون وإشاعة ثقافة احترام القانون الذي عقد في مقر اليونسكو (15–16 آذار/ مارس 2018، في باريس (فرنسا)). وبالنسبة للمساهمات التي قدموها، نود أن نعرب عن شكرنا للأشخاص التالية أسماؤهم: Luciana Asper y Valdes (المدعية العامة للمقاطعة الاتحادية والولايات، البرازيل)، وLuisa de Bivar Black (جامعة Lusíada، البرتغال)، و Basma Bushnak (منظمة إمكان التعليمية، المملكة العربية السعودية)، و Vachararutai Boontinand (جامعة Mahidol، تايلاند)، و Pavel Chacuk (مدرب مدرسين مستقل)، و Aya Chebbi (مبعوثة شباب الاتحاد الأفريقي)، وElysa Christy (جامعة Bath ، المملكة المتحدة)، و Sarah Dix (مستشارة سابقة في شؤون الفساد، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، و Nasharudin Mat Isa (الحركة العالمية لمؤسسة

المعتدلين (Global Movement of Moderates Foundation))، و Vera Leal (منظمة Arigatou International، سويسرا)، و Annet Mugisha (وزارة التعليم، أوغندا)، و Carissa Munroe (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فرنسا)، و Ágnes Németh (الشرطة الوطنية، هنغاريا)، و Daniela Piana (أستاذة، شاغلة كرسي في قسم العلوم السياسية، جامعة بولونيا)، و Selene Pineda (شبكة منع الجريمة، المكسيك).

وأخيراً، نود أن نشكر زملاءنا العاملين في مقر اليونسكو وفي الميدان على ما أبدوه من آراء وتعليقات و/ أو أجروه من مراجعات، وهم: Alexander Leicht (باريس)، و Christopher Castle (باريس)، و Charaf Ahmimed (باريس)، و Andrés Morales (مونتيفيديو)، و Juan Pablo Ramirez–Miranda (سان خوسيه). ونشكر أيضاً زميلتنا في المعهد الدولي لتخطيط التربية، Muriel Poisson، على المساهمات التي قدمتها.

ونوجه الشكر الخاص لـ Mary de Sousa على تحرير النص الأصلي.

جدول المحتويات

توطئة	2
شكر وتقدير	3
الموجز التنفيذي	9
القسم 1 - المقدمة	11
1–1 الأسباب	12
2–1 الغرض من الدليل	13
3–1 الجهات المستهدفة	13
القسم 2 – فهم مبدأ سيادة القانون وصلته بالتعليم	17
1–2 ما المقصود بسيادة القانون؟	18
2–2 ما المقصود بثقافة احترام القانون؟	19
3–2 ما هو دور التعليم؟	20
القسم 3 – تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم	23
1–3 تعليم الأساسيات: المعارف والقيم والمواقف والسلوكيات الرئيسية	24
2–3 معالجة مشاكل ومعضلات حقيقية	27
3–3 ترسيخ السلوك الإيجابي	30
4–3 تحويل الأقوال إلى أفعال	34
القسم 4 – نُظم الدعم اللازمة	39
1–4 دعم المناهج الدراسية	40
2–4 أصول التربية والتعليم في قاعة الدرس	43
3–4 تدريب المعلمين وتطوير قدراتهم	46
4–4 خارج حدود قاعة الدرس: من النُهج الشاملة للمدرسة ككل إلى الشراكات مع المجتمع المحلي	48
القسم 5 الأسئلة الشائعة	55
المراجع	59

لائحة الجداول

الجدول ألف – الأدلة الموجودة المتعلقة بقضايا بعينها والمخصصة لواضعي السياسات التعليمية والصادرة عن اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 14

الجدول باء – مجالات تعلّم تعليم المواطنة العالمية ونتائجُ التعلم المنتظرة 22

الجدول جيم – التحديات التعليمية والأجوبة بحسب السيناريو 31

الجدول دال – مقاربة شاملة لتعزيز سيادة القانون - من «التعلم عن» إلى «تعلم الفعل» 33

لائحة الأطر

الإطار 1 – ما المقصود بسيادة القانون؟ 12

الإطار 2 – معنى ثقافة احترام القانون بالنسبة لي 19

الإطار 3 – ما هي مواصفات المجتمع الذي تسوده ثقافة احترام القانون؟ 20

الإطار 4 – تعليم حقوق الإنسان في كندا – دليل لمدارس أونتاريو 25

الإطار 5 – تمكين الأطفال والشباب كصانعي سلام (ECaP) 26

الإطار 6 – تنمية سلوك مناهض للتنمر عبر برنامج KiVa 26

الإطار 7 – دليل قانوني بين مقاعد المدرسة - أجوبة قانونية على مشاكل التلامذة الحقيقية 28

الإطار 8 – برنامج G.R.E.A.T (العصابات والمقاومة والتعليم والتدريب) 29

الإطار 9 – نماذج دروس جامعية عن التعليم من أجل العدالة 33

الإطار 10 – فهم يتجاوز الكلمات: تخيُّل المدينة المثالية بالرقص والتمثيل 34

الإطار 11 – برنامج الأخلاقيات ومكافحة الفساد في إطار التعليم ومنصة الموارد 'ETICO' لليونسكو ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية 35

الإطار 12 – نموذج لقائمة مرجعية ضرورية لعدم استبعاد أحد في قاعة الدرس 36

الإطار 13 – تعزيز قدرة المعلمين على التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة وعلى حسن معاملتهم (مشروع START) 36

الإطار 14 – المساواة بين الجنسين وسيادة القانون 37

الإطار 15 – مركز اليونسكو لتبادل المعلومات عن تعليم المواطنة العالمية 41

الإطار 16 – مكتبة موارد التعليم من أجل العدالة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) 41

الإطار 17 – المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتقييم مستوى تعلّم التلامذة عن حقوق الإنسان 42

الإطار 18 – فهم الفساد عن طريق iTeen Camp 44

الإطار 19 – برنامج Line up, Live up : الرياضة كناقل لتعلّم مهارات مفيدة وتبنّي مواقف إيجابية 45

الإطار 20 – برنامج التعليم من أجل النزاهة الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 46

الإطار 21 – ورشة تفاعلية للمعلمين بشأن الدستور 47

الإطار 22 – التعلم مع العالم عبر i-EARN-Pangea 48

الإطار 23 – Aulas en Paz 50

الإطار 24 – دليل موارد محاكاة الأمم المتحدة للتعليم من أجل العدالة 51

الإطار 25 – أندية لمكافحة الفساد مخصصة للشباب في جمهورية بوتسوانا 51

الإطار 26 – التعلّم بدون خوف: الشباب يتحرك ضد العنف في المدارس 52

الإطار 27 – Miles de Manos (آلاف الأيدي) 52

الإطار 28 – مكافحة العنف الذي يستهدف الأطفال في 30 بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية 53

الإطار 29 – تدريب الشباب على النزاهة مع منظمة Integrity Action 53

الإطار 30 – الشراكة في سبيل إصلاح الإدارة في إندونيسيا 54

الموجز التنفيذي

لماذا هذا الدليل؟

- إن نطاق الاعتراف بدور التعليم في بناء مجتمعات عادلة وسلمية وبث الثقة في المؤسسات العامة لا يفتأ يتسع في العالم أجمع. غير أن ثمة جهلاً في صفوف العاملين في المجال التعليمي لكيفية أدائهم هذا الدور على أفضل وجه، وهناك نقص، على وجه التحديد، في فهم مسألة سيادة القانون وتبعاتها الخاصة على التعليم. ويسعى هذا الدليل المخصص لواضعي السياسات إلى سد هذا النقص المعرفي.
- يرمي هذا الدليل إلى تبيان الطريقة التي يمكن فيها لقطاع التعليم ككل استثمار قدرته على التغيير لدعم وتشجيع الشباب ليكونوا أعضاء إيجابيين وبنائين في المجتمع، والعمل في الوقت نفسه على تذليل الصعوبات التي تعترض سيادة القانون. ومن هذا المنطلق، يكمّل هذا الدليل الأدلة المتاحة حالياً للتصدي لمشاكل محددة مثل عنف العصابات والاتجار وما إلى ذلك.
- ويمكن أيضاً الاستناد إلى هذا الدليل لتكوين رؤية مشتركة بين مجموعات أصحاب المصلحة في مجال التعليم (داخل نُظم التعليم النظامي وخارجها) بشأن ما يمكن للتعليم وما لا يمكن له القيام به على سبيل الأولوية للتصدي للتحديات التي تعترض سيادة القانون. وهو مورد يمكن أن يشكل نقطة انطلاق لنقاشات يجريها أصحاب المصلحة المتعددون حول النُهج الكفيلة بتعزيز سيادة القانون وإشاعة ثقافة احترام القانون.

ما المقصود بسيادة القانون؟

- إن «سيادة القانون»، على غرار ما عرّفها الأمين العام للأمم المتحدة، هي «مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان» (الأمم المتحدة، 2004، ص.4 من النص الأصلي).
- وتوفر سيادة القانون آلية للمساءلة تضمن مناهضة استغلال السلطة العامة.
- وهي تضمن عدم خضوع السكان لرحمة مالكي السلطة الذين يستغلون مناصبهم لأغراض القمع عبر قواعد وإجراءات تعسفية ومجحفة.
- والمجتمع الذي يساند سيادة القانون ليس مجتمعاً مؤلفاً من مواطنين لا ينتقدون بل يطيعون، إنما هو مجتمع يعرف مواطنوه القوانين العادلة ويحترمونها، ويدركون وظيفتها، ويعون كيفية التعامل معها بطريقة بناءة وكيفية دحضها، حسب الاقتضاء، في إطار الآليات والمؤسسات المختصة.

ما المقصود بثقافة احترام القانون؟

- المقصود بثقافة احترام القانون الأوضاع الثقافية والاجتماعية التي يتم فيها احترام سيادة القانون وبسطها.
- وهي بيئة يطيع فيها السكان القانون لاعتقادهم أنه يلبي بإنصاف وعدل احتياجات الأفراد والمجتمع ككل.
- وهم يفترضون أن لدى جميع أعضاء المجتمع فرصةً متساوية للجوء إلى نظام العدالة ورغبةً في اللجوء إليه لرفع شكاواهم عند الضرورة.

- وتعزز ثقافة احترام القانون توقعات الأفراد الإيجابية بشأن القانون وثقتهم في العدالة التي تمارَس، بما في ذلك تعاملهم الرسمي وغير الرسمي مع القانون.

ما هو دور التعليم في تعزيز سيادة القانون؟

يمكن للتعليم أن يعزز سيادة القانون وثقافة احترام القانون من خلال ما يلي:

- تشجيع المتعلمين على تثمين مبادئ سيادة القانون وتطبيقها في حياتهم اليومية، مما يسمح لهم باتخاذ قرارات مسؤولة أخلاقياً.
- تزويد المتعلمين بما يحتاجون إليه من معارف وقيم ومواقف وسلوكيات مناسبة للمساهمة في مواصلة تحسين سيادة القانون وتجديده في المجتمع ككل.

ما الذي في وسع التعليم فعله لتعزيز سيادة القانون؟

في ما يلي مجالات العمل الرئيسية في إطار التعليم:

- ضمان تطوير المعارف والقيم والمواقف والسلوكيات الأساسية واكتسابها.
- مساعدة المتعلمين على الانتقال من «التعلم عن» سيادة القانون ومختلف أشكال مخاطر السلوك الإجرامي إلى «التعلم على التصرف» – وذلك من خلال التمسك بالقيم والاضطلاع بالمسؤوليات القائمة على حقوق الإنسان، عبر إجبار أنفسهم على اتخاذ قرارات من موقع المطّلع، والشعور بامتلاك القدرة على مواجهة الأخطار التي تتهدد سيادة القانون، بالإضافة إلى القدرة على التحرك والمشاركة في عمليات التغيير التي تساندها.
- الحرص على أن يتطرق التعلم إلى المشاكل والمعضلات الحقيقية التي تعترض الشباب الذين يشككون بسيادة القانون.
- وضع نموذج لسيادة القانون داخل أطر التعلم في المدارس وفي الخارج.

كيف تُدفع عجلة مجالات العمل هذه إلى الأمام؟

في ما يلي التدابير الرئيسية التي يمكن اتخاذها:

- استحداث السياسات والبرامج والمناهج الدراسية التي تدعم سيادة القانون وثقافة احترام القانون.
- تدريب المربّين والموظفين على الوعي بجوانب التحيز البيّنة والضمنية الموجودة في السياسات والبرامج والمناهج الدراسية والأساليب التربوية والممارسات التي لا تعكس سيادة القانون لا بل يجوز أن تكون معيقة لخلق ثقافة احترام القانون، وعلى وضع حد لها.
- تبنّي نهج شامل لا يستثني أحداً مع إشراك المعلمين وأولياء الأمر وأعضاء المجتمع والقادة الثقافيين والمؤسسات الحكومية والشركات ومنظمات المجتمع المدني لضمان التعلم في المدارس وخارجها.

القسم 1

المقدمة

1-1 الأسباب

يتسم التصدي للتحديات التي تقف في وجه السلام والعدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية بأهمية حيوية لاستقرار المجتمعات ورخائها في عالم اليوم. ومع أن اعتماد أطر تنظيمية لمكافحة الفساد والعنف والجريمة يشكل جزءاً من ردود الحكومات للتصدي لهذه الظواهر، فإن التحديات لا تزال قائمة وكثيراً ما تتجاوز الحدود الوطنية وتزداد ترابطاً على الصعيد العالمي.

ولذلك وبغية تعزيز سلامة الجميع وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية وحمايتها، تعمد حكومات عديدة أيضاً إلى تكثيف جهودها لتطبيق مبدأ سيادة القانون في حياة مواطنيها اليومية ومن خلال المؤسسات العامة التي تعمل لخدمتهم. وفي هذا الصدد، لقطاع العدالة الجنائية دور بارز يؤديه ومسؤولية محددة يضطلع بها، لكن هذه المهمة ليست محصورة به. وسيادة القانون أمر أساسي في المجتمع بكل أوجهه، العامة والخاصة على حد سواء، فهي تحدد طريقة تعامل الأفراد كل مع الآخر وتعاملهم مع المؤسسات العامة في قطاعات المجتمع كافة - فهي تُرسي علاقات من الثقة والمساءلة المتبادلة. وهذا ما يفسر مدى أهمية التعليم الذي يجهد لتعزيز سيادة القانون وثقافة احترام القانون.

وعلى عاتق نظم التعليم الوطنية، بوصفها منفعة عامة، مسؤولية أساسية في الدفاع عن مبادئ سيادة القانون وتعزيزها. ففي وسعها تهيئةُ الأجيال القادمة لمحاسبة مؤسسات الدولة في حال انتهاكها هذه المبادئ وتزويدُ المتعلمين بما يحتاجون إليه من معارف وقيَم ومواقف وسلوكيات لاتخاذ قرارات بناءة ومسؤولة أخلاقياً في حياتهم اليومية تؤازر العدالة وحقوق الإنسان. هذا هو الأساس الذي يمكن استخدامه لبناء مؤسسات موثوق بها وجديرة بالثقة.

الإطار 1 – ما المقصود بسيادة القانون؟

ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أن سيادة القانون هي:

«مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان».

المصدر: (الأمم المتحدة، 2004، ص.4 من النص الأصلي).

وتطلُّع قطاع التعليم هذا يتجسد في الغاية 4-7 المشمولة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم. وعلى الرغم من ازدياد الاعتراف بدور التعليم هذا، ثمة نقص في أوساط العاملين في قطاع التعليم من حيث إدراك المعنى الكامل لسيادة القانون وآثارها على التعليم.

وترمي هذه الوثيقة إلى سد هذا النقص المعرفي عبر الاستفادة من الخبرة المكتسبة من مقاربة اليونسكو لتعليم المواطنة العالمية، والمجالات المتصلة بها، أي تعليم المواطنة والسلام وحقوق الإنسان.

2-1 الغرض من الدليل

يرمي هذا الدليل إلى ما يلي:

- مساعدة العاملين في قطاع التعليم على رفع مستوى فهمهم لمعنى سيادة القانون ولآثاره على التعليم؛
- تقديم إرشادات بشأن مجالات العمل الرئيسية وطرائق العمل المحددة بغية تعزيز سيادة القانون وثقافة احترام القانون في مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية.
- وهذا الدليل موزَّع على خمسة أقسام رئيسية على النحو التالي:
- بعد المقدمة (القسم 1)، يوضح القسم 2 أبرز المفاهيم، أي سيادة القانون وثقافة احترام القانون ودور التعليم في تعزيز سيادة القانون.
- ويعرض القسم 3 مجالات العمل الرئيسية التي يمكن أن تساعد في استثمار مجمل طاقات قطاع التعليم بغرض تعزيز سيادة القانون.
- ويركز القسم 4 على طرائق وضع مجالات العمل هذه موضع التطبيق، أي على التدابير التعليمية التي تتيح وضع مجالات العمل المقترحة موضع التطبيق في المدارس وقاعات الدرس، وخارج أطر التعليم النظامي. وتشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، ما يلي: دعم المناهج الدراسية واستخدام الوسائل التربوية التغييرية والنُهج الشاملة للمدرسة ككل.
- وترد في القسم 5 الأسئلة الشائعة والأجوبة عليها.
- وينتهي الدليل بقائمة المراجع.

3-1 الجهات المستهدفة

هذا الدليل مخصص لواضعي السياسات التعليمية ولسائر العاملين في قطاع التعليم النظامي، داخل وزارات التعليم وخارجها، والراغبين في إشاعة سيادة القانون وثقافة احترام القانون من خلال التعليم.

وهو سيكون أيضاً ذا أهمية للعاملين في أطر التعليم غير النظامي أو قطاعات أخرى - مثل قطاعات العدالة والخدمات الاجتماعية والصحة - المعنيين بمنع الجريمة والعنف والراغبين في توثيق علاقات عملهم مع قطاع التعليم.

ولتلبية احتياجات هذه المجموعة الكبيرة من أصحاب المصلحة والعاملين في قطاع التعليم، يجمع الدليل ما بين النظرية والتطبيق ويستند إلى أمثلة من جميع أنحاء العالم.

كيف يُستخدم هذا الدليل؟

- *كتمهيد عام*. ثمة إرشادات محددة وُضعت من قبل بشأن المساعدة التي يقدمها قطاع التعليم للتصدي لمشاكل عديدة تعيق سيادة القانون، مثل الفساد وتهريب الأسلحة النارية والتطرف العنيف والعنف القائم على نوع الجنس داخل المدارس وخارجها. وبالتالي، يأتي هذا الدليل ليكمل هذه الأدلة وأدلة أخرى تتناول قضايا بعينها وذلك من خلال التركيز على الطريقة التي يمكن بها لقطاع التعليم ككل الاستفادة من قوة التغيير الكامنة فيه لمواجهة التحديات العامة التي تواجهها سيادة القانون (انظر الجدول ألف).

■ *كأرضية مشتركة للنقاش.* يمكن أيضاً استخدام هذه الوثيقة أيضاً كأساس ليكوّن مجموعات أصحاب المصلحة في مجال التعليم (داخل نظم التعليم النظامي وخارجها) رؤيةً مشتركة عما يمكن لقطاع التعليم فعله أو عدم فعله على سبيل الأولوية. وبذا، يمكن أن تكون نقطة انطلاق لإجراء نقاشات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن أشد الوسائل فاعلية لتعزيز قدرة الأوساط التعليمية على الصمود في وجه العنف والجريمة والمؤسسات المهترئة.

الجدول ألف – الأدلة الموجودة المتعلقة بقضايا بعينها والمخصصة لواضعي السياسات التعليمية والصادرة عن اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[1]

المشكلة المحددة	مجموعة مختارة من منشورات اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
التنمّر في المدارس	• School Violence and Bullying (UNESCO, 2018a) • Transformative Pedagogy for Peace–building: A guide for Teachers (UNESCO–IICBA, 2017)
الفساد	• Guidelines for the Design and Effective Use of Teacher Codes of Conduct (Poisson, UNESCO–IIEP, 2009) • منشورات لليونسكو والمعهد الدولي لتخطيط التربية (IIEP) صادرة في إطار مجموعة المنشورات المتعلقة بالأخلاق والفساد في قطاع التعليم ((UNESCO–IIEP, 2018)
منع الجريمة والعدالة الجنائية	• وقف العنف في المدارس: دليل للمعلم (اليونسكو، 2014أ) • Handbook for Professionals and Policymakers on Justice in Matters involving Child Victims and Witnesses of Crime (2009a)
الجريمة المنظمة عبر الوطنية	• Handbook on Identity–related Crime (UNODC, 2011) • Guidelines for Technical-juridical Training and Awareness Raising on Counterfeiting (UNICRI, 2007)
الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	• Searching for Best Practices to Counter Human Trafficking in Africa: A Focus on Women and Children (UNESCO, 2005a) • Toolkit to Combat Trafficking in Persons (UNODC, 2008)[1] • Combating Trafficking in Persons: A Handbook for Parliamentarians (UNODC, 2009b) • A Toolkit for Guidance in Designing and Evaluating Counter-Trafficking Programmes (ICAT, 2016) • Toolkit to Combat Smuggling of Migrants (UNODC, 2010)
الأسلحة النارية والعنف المسلح	• Best Practices of Non–Violent Conflict Resolution in and out–of–school (UNESCO, 2002) • Preventing Firearms Proliferation and Armed Violence in Educational Centers of Latin America and the Caribbean (UN–LiREC, 2011)

1 إن كل منشورات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين متوفرة على الموقع: www.unodc.org/unodc/en/human–trafficking/publications.html. وثمة إرشادات عامة أخرى بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين واردة في إطار توصيات الأفرقة العاملة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن العثور عليها على الموقع: https://www.unodc.org/unodc/en/organized–crime/intro/COP/working–groups.html.

المشكلة المحددة	مجموعة مختارة من منشورات اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
العنف القائم على الميول الجنسية أو الهوية الجنسانية/ طريقة التعبير عن الهوية الجنسانية	• Out in the Open: Education Sector Responses to Violence Based on Sexual Orientation and Gender Identity/Expression. (UNESCO, 2016a) • Education Sector Responses to Homophobic Bullying (UNESCO, 2012)
الجريمة الإلكترونية	• Study on the Effects of New Information Technologies on the Abuse and Exploitation of Children (UNODC, 2015)
التطرف العنيف (بما فيه ذلك الذي يفضي إلى الإرهاب)	• Preventing violent extremism through education: A guide for policymakers (UNESCO, 2017a) • Handbook on Children Recruited and Exploited by Terrorists and Violence Extremist Groups: the Role of the Justice System (UNODC, 2017b) • A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism (UNESCO, 2016b) • #YouthWagingPeace: Action Guidelines for Prevention of Violent Extremism (UNESCO MGIEP, 2017) • Media and Information Literacy: Reinforcing Human Rights, Countering Radicalization and Extremism (UNESCO, 2016c)

القسم 2

فهم مبدأ سيادة القانون وصلته بالتعليم

1-2 ما المقصود بسيادة القانون؟

يتسم مفهوما «سيادة القانون» و«ثقافة احترام القانون» بالتعقيد ويحتلان مكاناً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ولذلك من الضروري تعريفهما بوضوح لإدراك ما يجعلهما متمايزين وفي الوقت نفسه متكاملين.

فسيادة القانون، وفقاً للأمم المتحدة، هي «مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي ذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية» (الأمم المتحدة، 2004، ص.4 من النص الأصلي).

وعلى هذا الأساس، تصبح سيادة القانون، في آن معاً، نموذجاً مثالياً تتطلع إليه الدول والأفراد ومبدأً من مبادئ الحكم.

ومفهوم سيادة القانون مرسخ في **ميثاق الأمم المتحدة** (**1945**). وتنص ديباجة الميثاق على أن أحد أهداف الأمم المتحدة يتمثل في «أن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي». وإضافة إلى ذلك، فإن واحداً من الأغراض الأساسية للأمم المتحدة هو « التذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها» (الأمم المتحدة، 1945، الفصل الأول، المادة 1). **والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948** هو أيضاً يمنح سيادة القانون مكانة مركزية، مشيراً إلى أن «من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم».

وفي الآونة الأخيرة، وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تعزيز سيادة القانون يشكل إحدى الغايات المشمولة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة: «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات»، وعلى وجه الخصوص الغاية 16–3: «تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة».

2-2 ما المقصود بثقافة احترام القانون؟

لا بد لتعزيز سيادة القانون من خلق الظروف الثقافية والاجتماعية التي يتم فيها احترامها وبسطها. هذه هي الفكرة المعرب عنها في مفهوم ثقافة احترام القانون.

وثقافة احترام القانون تعني أن عامة السكان في المجتمع يطيعون القانون لاعتقادهم أنه يلبي بإنصاف وعدل احتياجات الأفراد والمجتمع ككل. وهذا يعني أن لدى السكان كافةً فرصة اللجوء بشكل متساو إلى نظام العدالة والرغبة في اللجوء إليه لرفع شكاواهم (Godson, 2000). وهذا يعني أيضاً أن توقعات الأفراد بشأن القانون والنظام القضائي تؤخذ في الاعتبار في علاقاتهم الرسمية وغير الرسمية مع القضاء.

وهكذا، فإن ثقافة احترام القانون تشدد على فكرة اشتمال القانون على جوانب غير رسمية ولكنها تشكل جزءاً من الممارسات والتقاليد غير الرسمية التي تحدد سلوك الناس وعلاقتهم مع المؤسسات العامة، كطريقة رفضهم للفساد أو عدم إيلائه أي أهمية أو قبوله، على سبيل المثال.

وفي أحسن الأحوال، تفترض ثقافة احترام القانون مسبقاً وجود آلية متبادلة تقوم في إطارها الحكومة والشعب بالتنسيق والتحاور لإشاعة بيئة آمنة ومرضية للجميع ولا فوضى فيها. وثمة توقعات متبادلة بينهما باحترام القوانين تنبع من شعورهما بالثقة في أن كل طرف منهما سيضطلع بمسؤولياته. وفي الحالات المثلى، تزرع الحكومات شعور الثقة هذا عبر إظهار تمسكها بحقوق الإنسان وسيادة القانون، تماماً كما يدافع المواطنون عن حقوقهم ويحترمون واجباتهم من حيث احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتمسك بهما.

ويتمحور مبدأ ثقافة احترام القانون حول فكرة تمكين المواطنين وجعلهم قادرين على المساهمة في ضمان جودة المؤسسات التي تحكم المجتمع وبالتالي حماية سيادة القانون وتوطيدها. ويمكن للفرد دعم سيادة القانون من خلال معرفته لماهية القانون وسيادة القانون، واحترام القواعد السارية، والمساهمة الفعالة في تطبيق سيادة القانون فعلياً وحمايتها و/أو تحسينها على الدوام (التغيير الاجتماعي) – على سبيل المثال، بالعمل للمساعدة في ضمان التزام القوانين بمبادئ حقوق الإنسان أو محاسبة المؤسسات على أفعالها.

وثقافة احترام القانون هي عملية حيّة لا يفهم في إطارها الأشخاص القوانين العادلة ويحترمونها فحسب، بل يدفعون أيضاً باتجاه تغييرها عند الحاجة. ويدعم التماسك الاجتماعي وثقافة احترام القانون كل منهما الآخر. وتتجاوز استفادة ثقافة احترام القانون من القيَم المجتمعية التي تناصرها استفادتها من خدمتها مصالحَ فردية. وهي، في الجوهر، تعتمد على التماسك الاجتماعي والعلاقات المتناغمة بين المواطنين وفي الوقت نفسه تعززهما.

الإطار 2 – معنى ثقافة احترام القانون بالنسبة لي

"ثقافة احترام القانون في نظري هي حينما تعرف المرأة أنها تمتلك في بلدها نفس الحقوق القانونية التي يملكها الرجل. حينما يعرف عامل [أجنبي] أن في وسعه، إذا لم يدفع له رب عمله أجره الشهري، أن يطالب به قانونياً مثل أي عامل من مواطني البلد. حينما يحق لموظف حكومي ينتمي إلى مجموعة دينية مختلفة الحصول على ترقية وظيفية مثل زميله الذي ينتمي إلى المجموعة المهيمنة".

المصدر: اليونسكو (2018 ب)، ص 4.

الإطار 3 – ما هي مواصفات المجتمع الذي تسوده ثقافة احترام القانون؟

حيث تسود ثقافة احترام القانون:

- تمثل قيمٌ مثل النزاهة والقبول والإنصاف واحترام الآخرين والاختلافات وثقافة الحوار والمسؤولية المدنية القاعدة وتتشاركها الغالبية العظمى من المجتمع المعني، بما في ذلك السلطات العامة. وتخضع القيم الجوهرية التي يقوم عليها المجتمع هي أيضاً لنقاش مفتوح.
- يتوقع المجتمع بأسره أن يكون القانون أخلاقياً ومنصفاً ويعكس مستوى من الاحترام العميق لحقوق الإنسان للجميع، وأن تكون مؤسسات القضاء قد أنشئت لتحويل هذا التوقع إلى حقيقة.
- يكون كل شخص مخولاً طلب احترام سيادة القانون والاستفادة من تطبيقها بعدل.
- يؤدي الموظفون الحكوميون مهامهم لما فيه الصالح العام، ولا يكون السلوك الإجرامي أو غير الأخلاقي هو القاعدة.
- يمتلك المواطنون المعارف والمهارات اللازمة للكشف عن المعضلات الأخلاقية والقانونية ودرئها وحلّها.
- تحظى الهوية الثقافية بالاحترام لكن مع التقيد بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان.
- يكون التهديد بالعنف، سواء أكان قائماً على أساس نوع الجنس أو مرتبطاً بالعصابات أو بأنشطة إجرامية مثل الفساد والاتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية وغيرها، حالة استثنائية وحيثما وُجد، يحاسب مرتكبيه وفقاً لما تمليه مبادئ سيادة القانون.
- تكفل حماية الضحايا أيضاً وفقاً لما تمليه مبادئ سيادة القانون.
- تتبنّى المؤسسات، بما فيها في قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي، ثقافة احترام القانون واحترام سيادة القانون، مما يعزز المسؤولية المدنية والثقة.

المصدر: اليونسكو، بتصرف (2018 ب)

3-2 ما هو دور التعليم؟

يُفترض من المتعلمين أن يكتسبوا ويطوروا من خلال التعليم الخبرات والمهارات المعرفية والاجتماعية العاطفية والسلوكية التي يحتاجون إليها للمشاركة في حياة المجتمع على نحو بنّاء ومسؤول.

ويؤدي التعليم أيضاً دوراً بارزاً في نقل المعايير الاجتماعية والثقافية والحفاظ عليها وفي ضمان استمرار تطورها (Durkheim, 1956). وفي إطار التعليم النظامي، تتم تنشئة الأطفال والشباب اجتماعياً بحيث يتبنّون بعض القيم والسلوكيات والمواقف والأدوار التي تشكّل هويتهم الشخصية والاجتماعية وترشدهم في اختياراتهم اليومية. وهم، بتطورهم، يطورون أيضاً قدرتهم على التفكير بشكل نقدي في المعايير، وعلى صوغ معايير جديدة تعكس واقع زمنهم.

وبذا، يعزز التعليم مبدأ سيادة القانون ويدعمه من خلال ما يلي:

- تشجيع المتعلمين على تثمين مبادئ سيادة القانون وتطبيقها في حياتهم اليومية؛
- تزويد المتعلمين بما يحتاجون إليه من معارف وقيم ومواقف وسلوكيات مناسبة للمساهمة في تحسين هذه المبادئ وتجديدها باستمرار في المجتمع على نطاق أوسع. ويمكن أن يتجسد ذلك، على سبيل المثال، في مطالبة المتعلمين المؤسسات العامة بمزيد من الشفافية والمساءلة، وفي القرارات اليومية التي يتخذها المتعلمون كمواطنين وأفراد أسرة وعاملين وأرباب عمل وأصدقاء ومستهلكين مسؤولين أخلاقياً وناشطين.

المساهمة التي يقدمها تعليم المواطنة العالمية

يمثل تعليم المواطنة العالمية الزاوية التي من خلالها ترى هذه الوثيقة الإرشادية دور التعليم في تعزيز سيادة القانون.

وتعليم المواطنة العالمية، إذ يستند إلى الخبرة المستمدة من أطر تعليمية أخرى، بما يشمل تعليم حقوق الإنسان والسلام والتنمية المستدامة والتفاهم على الصعيد الدولي وبين الثقافات، يرمي إلى تمكين المتعلمين من الانخراط والاضطلاع بدور حيوي، محلياً وعالمياً، كمساهمين طوعاً لإقامة عالم أكثر عدلاً وسلاماً وتسامحاً وشمولاً وأمناً واستدامة.

وهو يطمح لأن يكون مصدر تغيير بغية منح المتعلمين الفرص والكفاءات اللازمة لممارسة حقوقهم وواجباتهم لبناء عالم أفضل ومستقبل أفضل.

وينطلق تعليم المواطنة العالمية من منظور التعلم مدى الحياة. وهو مصمم ليس للأطفال والشباب فحسب بل أيضاً للراشدين. ويمكن تقديمه في أطر نظامية وغير نظامية وغير منظمة[2]. ولذلك، يشكل تعليم المواطنة العالمية جزءاً لا يتجزأ من هدف التنمية المستدامة 4 المتعلق بالتعليم (الغاية 4–7).

واستحدثت اليونسكو إطاراً من الكفاءات المتعلقة بتعليم المواطنة العالمية يتضمن نتائج التعلم الرئيسية وصفات المتعلمين وأهداف التعلم للمساعدة على توجيه واضعي السياسات والمناهج الدراسية في سياق الجهود التي يبذلونها لتطوير المناهج الدراسية الوطنية التي تمكّن المتعلمين من الاضطلاع بالأدوار الحيوية الآنفة الذكر، محلياً وعالمياً. وإطار الكفاءات هذا يقوم على رؤية للتعلم تغطي ثلاثة مجالات لخلق تجربة تعليمية كاملة، هي: المجال المعرفي، والمجال الاجتماعي العاطفي، والمجال السلوكي (اليونسكو، 2015، ص 29 من النص الأصلي)؛ انظر الجدول باء.

وهذه المجالات الثلاثة، لئن كانت متمايزة من الناحية النظرية، ليست بعمليات تعلّم معزولة إحداها عن الأخرى؛ فهي غالباً ما تتداخل ويسند ويعزز بعضها بعضاً، ويمكن أيضاً أن تنفَّذ بالتزامن. فالتعلم الاجتماعي العاطفي، على سبيل المثال، يستدعي فهم التحديات الموجودة في المجتمع (التعلم المعرفي) واتخاذ قرارات مستنيرة (التعلم السلوكي).

وبتقديم دروس في المجالات الثلاثة، يرجَّح ان يقدم المعلمون مجموعة المعارف والمواقف والقيم والسلوكيات الواسعة المنتظرة من تعليم المواطنة العالمية. ويتيح هذا النهج أيضاً بحث ركائز التعلم الأربع التي لا بد منها لضمان اكتساب المتعلمين للمهارات التي يحتاجون إليها لمواجهة العالم كمواطنين ناشطين وملتزمين: التعلُّم من أجل المعرفة والتعلم من أجل العمل والتعلم من أجل البقاء والتعلم من أجل العيش معاً (اليونسكو، 1994).

2 التعليم النظامي هو نوع من التدريب المنظَّم توفره عادة مؤسسة تعليمية أو تدريبية وينتهي بالحصول على شهادة. أما التعليم والتدريب غير النظاميين فيقدَّمان خارج إطار التعليم النظامي وذلك إما على أساس دائم أو أساس متقطع مثل النوادي أو الجمعيات الرياضية. وأما التعليم غير المنظم فهو جزء من التعليم غير النظامي ويشار إليه بأنه نوع من التعليم المستمد من أنشطة حياتية يومية ذات صلة بالعمل أو الأسرة أو الترفيه (المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني، 2018).

الجدول باء – مجالات تعلّم تعليم المواطنة العالمية ونتائجُ التعلم المنتظرة

المصدر: اليونسكو، بتصرف (2015)، ص 29.

القسم 3

تعزيز سيادة القانون

عن طريق التعليم

يمكن للسياسات والبرامج التعليمية أن تستحث التغيير الشخصي والمجتمعي اللازم لتعزيز سيادة القانون ودعمها من خلال ما يلي:

- كفالة اكتساب المعارف والقيم والمواقف والسلوكيات الرئيسية؛
- تلبية ما لدى الشباب من احتياجات تعلم حقيقية ومعالجة مشاكلهم؛
- دعم السلوك الإيجابي؛
- الحرص على تطبيق مبادئ سيادة القانون من قبل جميع المؤسسات التعليمية وفي بيئات التعلم كلها.

1-3 تعليم الأساسيات: المعارف والقيم والمواقف والسلوكيات الرئيسية

إن هذا الجزء، الذي يستند إلى رؤية اليونسكو لتعليم المواطنة العالمية (انظر القسم الفرعي 3–2 المتعلق بالمساهمة التي يقدمها تعليم المواطنة العالمية)، يعرض المعارف والقيم والمواقف والسلوكيات الرئيسية التي تُعتبر مهمة تحديداً لتمكين المتعلمين من الدفاع عن سيادة القانون والمشاركة في التطوير المستمر لثقافة احترام القانون في مجتمعاتهم.

المعارف الرئيسية

يلزم على المتعلمين أن يعرفوا ويفهموا معنى سيادة القانون وثقافة احترام القانون وأن يكونوا قادرين على النظر إليهما بعين ناقدة، وأن يدركوا مظاهرهما اليومية في بيئات اجتماعية مختلفة وفي إطار المؤسسات والقوانين والآليات والإجراءات القائمة. بدورها، تتطلب سيادة القانون من المتعلمين الحكم على محيطهم بتبصّر استناداً إلى معايير ثابتة وأدلة واقعية. والقدرة على التفكير النقدي والتحليل أمران فائقا الأهمية ويجب تدريسهما إذا أريدَ للتعليم أن يساهم في تعزيز سيادة القانون.

ويشكل فهم الصلات القائمة بين المشاكل العالمية والمحلية وإدراكها جزءاً لا يتجزأ من عملية التعلم. ولخرق سيادة القانون، بالفعل، عواقب بالغة الأثر على كل من المستويات الفردي والجماعي والوطني والإقليمي والعالمي، إذ إنها تطال مجموعات شتى من البلدان والسكان بطرق غالباً ما تكون مترابطة. وفي الوقت نفسه، من المهم عدم التقليل من شأن مدى ارتباط ثقافة احترام القانون بالوقائع على الصعيدين الوطني والمحلي. ولذلك، يلزم على المعلمين والتلامذة أيضاً إدراك حقوقهم وواجباتهم وتبيان أنواع السلوك التي تؤازر العمليات الديمقراطية وسيادة القانون يومياً. وهذا الإدراك يعتمد بالطبع على كل سياق بعينه.

وتشتمل مجالات المعارف الرئيسية التي على المتعلمين إدراكها لفهم ماهية سيادة القانون وثقافة احترام القانون، في جملة أمور، على ما يلي:

- تعريف المواطنة الصالحة، وإسماع أصوات الأفراد في المؤسسات الرسمية، وحقوق المواطنين وواجباتهم؛
- النظام القضائي؛
- حقوق الانسان؛

- منع الصراع وبناء السلام؛
- المظاهر على الصعد العالمي والوطني والمحلي التي تعبّر عن سيادة القانون وثقافة احترام القانون؛
- القيَم الديمقراطية مثل الشفافية والمساءلة والشمولية؛
- المظاهر المحلية والمرئية التي تعبّر عن ثقافة احترام القانون من خلال التعددية والمساواة؛
- أسباب الجريمة وعواقبها/ تبعاتها على الأسرة والسكان والمجتمع المحلي والسلامة؛
- اتخاذ القرارات بشكل مسؤول وأخلاقي.

المواقف والقيَم الرئيسية

تُكتسب المواقف والقيَم في بيئات متنوعة تشمل المنزل والمدرسة، ومن خلال تجارب الفرد في الظروف الاجتماعية والثقافية الشاملة (أي في إطار التعلم الاجتماعي العاطفي). ويشكل اكتساب المواقف والقيَم الإيجابية أحد الأسس التي يقوم عليها نمو المتعلمين على نحو شامل وصحي أياً تكن أعمارهم.

وتساعد هذه المواقف والقيَم المتعلمين أيضاً على اتخاذ قرارات مسؤولة (السلوك الاستباقي) وعلى القدرة على الصمود عند مواجهة حالات خطيرة أو مهدِّدة (السلوك الاستجابي) (Taylor et al., 2017). ومن أهمها الشعور بـ «الثقة في القدرات الذاتية» – يعني إيمان الفرد بقدرته الذاتية على التصدي للتحديات وإنجاز المهام والتوصل إلى بلوغ هدف محدد. وهذا الشعور، إذا رافقته حوافز ذاتية عالية المستوى، يوفر التربة الخصبة لتنامي القدرة على الصمود التي لا بد منها لتعزيز ثقافة احترام القانون وسيادة القانون (Bandura, 2008).

الإطار 4 – تعليم حقوق الإنسان في كندا – دليل لمدارس أونتاريو

يتعين على مدارس أونتاريو تعليم التلامذة حقوق الإنسان وتزويد الشباب بمعلومات عن ماهيتها وكيفية تحديدها والأخطار التي تهددها. واعتباراً من عام 2009، بدأت وزارة التعليم في أونتاريو تنفيذ استراتيجية للمساواة والتعليم الشامل للجميع في كل المقاطعة نصت على جعل تعليم حقوق الإنسان جزءاً من المناهج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية. ولمساعدة المربين، أعدت الوزارة بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو دليلاً تضمن دروساً وأنشطة ودراسات لحالات مصممة خصيصاً لزيادة معارف التلامذة عن حقوق الإنسان ولإطلاق نقاش بشأن مواضيع معينة مثل التمييز والتحرش والمساواة.

للمزيد من المعلومات، انظر لجنة حقوق الإنسان في أونتاريو (2013).

وتبيّن أن الممارسات المدرسية التي تدفع المتعلمين إلى الشعور بامتلاك القدرة على معالجة المسائل التي تؤثر في حياتهم وحياة رفاقهم وأفراد أسرهم هي أيضاً تعزز المشاركة المدنية التي تمثل عاملاً أساسياً لديمومة ثقافة احترام القانون (Garcia-Cabrero et al., 2016). والمتعلمون عندما يستثمرون في عمليات التعلم ببذل جهد شخصي يتحملون مسؤوليات فردية وجماعية تعزز النضج المدني.

ويخلّف التعلم الاجتماعي العاطفي نتائج أخرى مهمة على سيادة القانون. فيمكن للمتعلمين أن يتعلّموا تثمين المساواة والإنصاف والاحترام المتبادل والنزاهة. ويمكنهم أيضاً اكتساب مواقف وقيَم وقدرات معينة مثل ما يلي:

- شعور بالانتماء إلى مجموعة ما؛
- هوية ذاتية وصورة إيجابية عن الذات؛

الإطار 5 – تمكين الأطفال والشباب كصانعي سلام (ECaP)

إن تنمية شعور الفعالية لدى الأطفال والشباب هي لبّ مبادرة ECaP التي أطلقتها منظمة World Vision ونُفذت على سبيل التجربة في عدد من بلدان منطقة جنوب وشرق أفريقيا. ويعلّم شباب تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً على أن يكونوا قادة مطّلعين ومبتكرين ومعتمدين على الذات وقادرين على إقامة عالم يسوده السلام. ويقوم هذا البرنامج على خمس ممارسات واعدة: (1) مشاركة الأطفال، (2) بناء القدرات، (3) التعليم والتدريب على المهارات من أجل السلام، (4) التعاون، (5) الإبداع وامتلاك الخبرات للتعبير عن الشغف بالسلام من خلال الفن والموسيقى والرقص والمسرح وسرد القصص. وللبرنامج، إلى جانب تمكين الشباب وبناء قدراتهم، هدف ثانوي يتمثل في منع التطرف وتحسين عمليات تعافي الأطفال والشباب الذين شهدوا حالات من العنف و/ أو عاشوا صدمات جراءها. وهو مصمم لأطر التعليم النظامي وغير النظامي.

للمزيد من المعلومات،
انظر World Vision International (2011)

- وعي اجتماعي (التعاطف المطلق مع الآخر، عدم استبعاد أحد)؛
- مهارات في إقامة العلاقات (التواصل والتعاون وحل النزاعات)؛
- إحساس بالأمن الشخصي؛
- قدرة على الصمود (لا سيما بالنسبة للأشخاص المحتمل وقوعهم ضحايا الأذية أو انزلاقهم في عالم الجنوح)؛
- اليقظة الذهنية؛
- التعاطف المطلق مع الآخر والشعور بالرأفة؛
- الوعي بالذات؛
- الاستقلالية؛
- ضبط الانفعالات الذاتية.

السلوك

إن نتائج تعليم المواطنة العالمية من حيث التعلم السلوكي (انظر القسم الفرعي 2–3) مهمة لتعزيز سيادة القانون، ولا سيما: (1) عبر العمل بفعالية ومسؤولية على الصعد المحلي والوطني والعالمي لإقامة عالم أكثر سلاماً وديمومة، و(2) خلق الحوافز الداخلية والرغبة في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

الإطار 6 – تنمية سلوك مناهض للتنمر عبر برنامج KiVa

يساعد برنامج KiVa الشباب على تنمية سلوك مناهض للتنمر في المدرسة وفي مجتمعهم المحلي. وهذا النهج القائم على الأدلة والذي استُحدث في جامعة Turku الفنلندية، مخصص للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 أعوام و15 عاماً، ويوفر مقاربة جديدة لمكافحة ظاهرة التنمر تركّز على دور التلامذة الشهود على أفعال التنمر. وهو يعلّم الأطفال في إطار التعلّم في قاعة الدرس كيفية تمييز حالات التنمر والرد عندما يرونها. وهو يساعدهم على معرفة السلوك اللازم واعتماده لوضع حد لها. ويستند هذا النهج إلى أبحاث مكثفة تصف حالة الضيق التي يقاسيها الضحايا عندما لا يمد أحد يد العون إليه، والعدائية التي يتصرف بها المتنمرون لإعلاء شأنهم وشعورهم بمزيد من القوة جراء لامبالاة المتفرجين أو تشجيعهم. وعندما يتدخل متفرجون، مثل الشباب المشاركين في هذا البرنامج الذين تعلموا كيفية القيام بذلك بطريقة آمنة، ينحو التنمر نحو التوقف.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.kivaprogram.net/

وفي سياق الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون، يمكن أن يركز التعليم بشكل أكثر تحديداً على اكتساب أنواع السلوك التالية:

- المشاركة الفعالة في الهيكليات والعمليات الديمقراطية (داخل المدرسة وخارجها)؛
- الأخذ بممارسات تشاركية وديمقراطية في صنع القرار جماعياً؛
- مراقبة المؤسسات وسيرورة سيادة القانون (داخل المدارس وخارجها)؛
- اتخاذ الإجراءات المناسبة للحث على إدخال تحسينات على سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون (على مختلف المستويات في المجتمع).

وهناك أيضاً مجموعة من أنواع السلوك «المفيدة للمجتمع» التي تقوم مقام العوامل الوقائية، وهي تعود بالنفع على الآخرين أو على المجتمع ككل وتدعم رفاه المتعلمين وتعزز شعورهم بالانتماء إلى مجموعة. وأنواع السلوك هذه يمكن أن تشمل ما يلي:

- تدابير لدعم ضحايا العنف والجريمة والتضامن معهم؛
- احترام البنى التحتية المدرسية؛
- المشاركة في الأنشطة التي تضطلع بها المدرسة.

2-3 معالجة مشاكل ومعضلات حقيقية

إن العمل على مدى عقود من الزمن للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز واستراتيجيات الحد من الأضرار التي يستتبعانها علّمنا أن المعالجة الوقائية العامة لن يكون لها وقعٌ يذكر أو أي وقع على الإطلاق ما لم تلبَّ احتياجات الشباب الحقيقية (اليونسكو، 2014ب). ولذلك، يجب على الاستراتيجيات التعليمية والتربوية الرامية إلى دعم السلوك الإيجابي أن تراعي أيضاً نقاط الهشاشة والمعضلات الحقيقية التي يعاني منها المتعلمون.

معالجة نقاط الهشاشة لدى المتعلمين

لمعالجة نقاط الهشاشة لدى المتعلمين، يتعين تحديد نوعين من العوامل:

- **عوامل الخطر**: هي العوامل التي تزيد من احتمالات تعرض الشباب للأذى أو الانخراط في نشاط إجرامي أو اللجوء إلى العنف. وهذه العوامل، التي ليست بالضرورة الأسباب المباشرة للسلوك غير القانوني، تضع المتعلمين في وضع أكثر هشاشة إزاء الانخراط في مثل هذا السلوك. ويمكن التخفيف من هذه العوامل بعوامل حماية.
- **عوامل الحماية**: هي العوامل التي تشجع نمو الأطفال الإيجابي ورفاههم. وهذه العوامل تحمي الشباب من مخاطر التعرض للأذى أو الانخراط في نشاط إجرامي أو اللجوء إلى العنف. وعوامل الحماية، على الرغم من أن الأبحاث التي تناولتها أقل من تلك التي تناولت عوامل الخطر، على القدر نفسه من الأهمية لإعداد برامج فعالة للوقاية عبر التعليم، وبشكل أعم، هي تساعد على نمو المتعلمين على المستويات الاجتماعي العاطفي والجسدي والفكري. وهي تعزز أيضاً الاندماج الاجتماعي والمشاركة المدنية والقدرة على التحرك والترابط.

وعوامل الخطر والحماية موجودة على مستوى الفرد والعائلة والأقران والمجتمع. وكلما قلّص التعلم عوامل الخطر وزاد عوامل الحماية، اشتد احتمال النجاح في تحسين رفاه الفرد، وبالتالي، زيادة قدرته على الصمود في وجه الجريمة والعنف.

وبما أنه يجوز أن يكون لدى الراشدين من الجنسين، سواء أكانوا أولياء أمر أو معلمين أو عاملين في المدارس، تصور مختلف عن مدى تعرض المتعلمين للمخاطر وقدرتهم على مواجهتها، يتعين اعتبار المتعلمين جهات فاعلة مُدركة وملتزمة ومعاملتهم على هذا الأساس. وهذا الأمر لا يزيد من احتمال تكوين فكرة دقيقة عن احتياجاتهم التعليمية فحسب، بل يقوّي أيضاً إحساسهم بالاستقلالية وقدرتهم على اتخاذ القرارات.

وعلاوة على ذلك، يجب في عمليات التقييم مقاربة قدرات المتعلمين بعين إيجابية عبر التركيز على «ما الذي يجري على ما يرام؟» و «ما هي نقاط القوة ومقومات النجاح التي يمتلكها المتعلمون لمواجهة هذا الموقف؟» وليس الاكتفاء برؤية «ما الذي يجري على غير ما يرام؟» .

على هذا الأساس، من الممكن العثور على أجوبة تعليمية مفيدة.

والتمييز بين ثلاثة أنواع من عمليات الوقاية هو أيضاً يساعد في تصميم عمليات تدخُّل مثمرة وإيجابية الأثر:

- **عمليات الوقاية من الدرجة الأولى**[3] التي تستهدف جميع المتعلمين، بصرف النظر عن مدى تعرضهم للمخاطر. وهذه الوقاية تقوم، في الجوهر، على شد أزر المجتمعات والأفراد وكفالة رفاههم وتوثيق علاقاتهم مع أسرهم ومجتمعاتهم.
- **وعمليات الوقاية من الدرجة الثانية**، التي تكمل الوقاية من الدرجة الأولى، تشمل الأفراد المعرضين لخطر التعرض للأذى أو ممارسة العنف أو ارتكاب الجرائم. والمؤشرات الأولى على هذا الخطر قد تتجسد في مشاكل عدم احترام سيادة القانون أو ارتكاب جريمة. وفي هذه الحال، يُمنح بعض المتعلمين دعماً أكاديمياً إضافياً وتنظَّم لهم دورات تدريبية بشأن التعلم الاجتماعي العاطفي، إذا اعتُبر أنهم «معرضون لخطر» التعرض للأذى أو اكتساب سلوكيات إشكالية.

الإطار 7 – دليل قانوني بين مقاعد المدرسة – أجوبة قانونية على مشاكل التلامذة الحقيقية

يشارك تلامذة المدارس الثانوية الإيطالية ونقابة المحامين الوطنية في إعداد دليل سهل القراءة لمساعدة الشباب على فهم حقوقهم وواجباتهم وكيفية تنظيمها قانونيا. وهذا الدليل المعنون «دليل – Guida Giuridica Tra I Banchi di Scuola قانوني بين مقاعد المدرسة» (مترجم إلى اللغات الإيطالية والإنجليزية والإسبانية والألمانية والفرنسية والصينية) يحتوي على ميثاق التلامذة والأساس القانوني للمشاكل والمعضلات التي تطرأ كل يوم في حياة التلميذ.

ويتضمن الدليل قسماً مفيداً من الأسئلة والأجوبة المتعلقة بمشاكل ملموسة، ومنها مثلا: "هل للتلامذة الحق في الإضراب؟" و "هل يمكن للتلامذة استخدام الهاتف الخلوي في المدرسة؟". وتقدَّم كل مرة أجوبة قانونية. وهذا الدليل مصدر تمكين للشباب لأنه يساعدهم على فهم حقوقهم ويشير بوضوح إلى أسباب قواعد السلوك والمسؤوليات والواجبات المدرسية.

للمزيد من المعلومات،
انظر نقابة المحامين الإيطالية (2018)

3 وفقاً لـ Goldston (1986)، قام Hugh R. Leavell (كلية الصحة العامة في جامعة هارفرد) و E. Gurney Clark (كلية الصحة العامة في جامعة كولومبيا) بنحت عبارة "الوقاية من الدرجة الأولى" في أواخر أربعينيات القرن الماضي.

- **وعمليات الوقاية من الدرجة الثالثة** المخصصة للمتعلمين الذين ما زالوا يعانون من المشاكل رغم عمليات الوقاية من الدرجتين الأولى والثانية. وعدد من يعاني منهم من أشد المشاكل السلوكية خطورة ضئيل وغالباً ما يكونون في موقع الضحايا. ويتعين تزويد هؤلاء المتعلمين بنوع محدد من الدعم وتدابير لحمايتهم بغية منع تفاقم المشكلة أو محاولة معالجتها (Tobin and Sugai, 2005).

معالجة معضلات من واقع معيش

حتى لو كانت المدرسة لا تؤدي إلا دوراً جزئياً في حل مشكلات مستحكمة مثل الفساد أو الجريمة المنظمة أو الاتجار بالمخدرات، يلزم أن تكون البرامج التعليمية ذات صلة مباشرة بحالات عاشها المتعلمون لكي يكون التعليم مجدياً ولكي يترك أثراً على المدى البعيد. ولذلك ينبغي منح المتعلمين الدور الفعلي الذي يؤديه معالجو المشاكل – أي أولئك الذين في وسعهم فهم المعضلات والنزاعات الحقيقية وإيجاد حلول لها.

ولن يؤدي تعلّم مفاهيم مجردة عن سيادة القانون إلى تغيير دائم ولا سيما في حال وجود تباين بين قيَم سيادة القانون التي تدرَّس في قاعات الدرس وتلك السائدة في بيئة المدرسة أو العائلة أو المجتمع ككل. ومن فائق الأهمية في هذه الحال أن تكون البرامج التعليمية مصدراً ينمي لدى المتعلمين الحوافز الداخلية والثقة في النفس والقدرة الإبداعية ويديمها بحيث يسعون لتحسين أوضاعهم.

وتجنّباً لدفع المتعلمين إلى التصرف بسخرية أو لامبالاة، يلزم على المربين والمعلمين مساعدتهم على التعامل مع مشاعر الإحباط والغضب وخيبة الأمل المحتمل أن يولدها هذا التباين واستعادة الأمل والمواجهة بطريقة بنّاءة. والبرامج التعليمية الجيدة التوجيه تساعد على حدوث تحولات شخصية تمكّن المتعلمين من أداء دور بنّاء في المجتمع وإعادة بناء سيادة القانون (ومؤسساته) عند الضرورة، شريطة أن تراعي بيئة المتعلمين الاجتماعية، وخصوصاً، درجة الاختلاف بين المعايير والقيم التي تدرَّس في المدرسة وتلك التي تسود في الخارج.

ولمواجهة التحديات التي تعترض المتعلمين في حياتهم، يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات افتراضية تتطلب استراتيجيات تعليمية مختلفة. وعلى الرغم من أن الحدود الفاصلة بين هذه السيناريوهات ليست شديدة الوضوح بسبب إمكان وجودها كلها في بلد ما أو منطقة ما، يمكن أن يساعد هذا التصنيف في رسم استراتيجيات تعليمية فعالة ومتكيفة مع أوضاع المتعلمين الحقيقية.

الإطار 8 – برنامج G.R.E.A.T (العصابات والمقاومة والتعليم والتدريب)

تمارَس على بعض الأطفال والشباب ضغوطٌ يومية للانضمام إلى العصابات في مجتمعاتهم المحلية ويجب أن يكتسبوا المهارات اللازمة لمقاومتها. وفي الولايات المتحدة، يشكل برنامج G.R.E.A.T برنامجاً مناهضاً للعصابات والعنف يقوم على الأدلة ويرمي إلى تحصين الأطفال والشباب ضد الجنوح والعنف والانضمام إلى العصابات، وإلى إقامة علاقات إيجابية بينهم وبين أجهزة إنفاذ القانون. وهو برنامج مدرسي يديره أحد أفراد إنفاذ القانون ويركز على تدريس مهارات حياتية ضرورية منها منع العنف وأساليب حل النزاعات وصنع القرار وتسوية المشاكل. وهو يستهدف الشباب وأسرهم ويقدَّم بالتعاون مع برامج التوعية الأهلية. وأظهرت عمليات تقييم برنامج G.R.E.A.T حدوث زيادة في معدلات المواقف الإيجابية تجاه الشرطة وتحسّن في الشعور بالفعالية الجماعية ارتبطا بانخفاض في معدلات الجريمة وتقلص حدة الغضب وتدنّي معدلات الانضمام إلى العصابات فضلاً عن ارتفاع مستويات الغيرية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.great-online.org/GREAT-Home

- ***السيناريو ألف*** **– إن سيادة القانون ليست مبدأ ثابتاً للحكم ولا يُتوقَّع أن تكون كذلك في الوضع الحالي.** إن السلوك غير القانوني ظاهرة شائعة ويُعتبر جزءاً من الواقع يتعين مواجهته – بما في ذلك في المدرسة وقاعة الدرس. في هذا السيناريو، يجوز أن تكون فئة سكانية ما أو مجتمع ما خاضعَين لمجموعة من القواعد لكنها لا تستند إلى مبدأ سيادة القانون. وهذا السيناريو موجود في البلدان التي تشهد صراعاً.

- ***السيناريو باء*** **– إن سيادة القانون مكرسة في السياسات الوطنية، ومعترف بها رسمياً كقاعدة، ولكن لا يسود اعتقاد ولا توقع واسعا الانتشار بأن هذه المعايير تطبَّق بعدل وإنصاف وانتظام.** إن السلوك غير القانوني حقيقة واقعة في بعض القطاعات أو دوائر المجتمع أو المناطق، بما يشمل قطاع التعليم نفسه. وفي هذه الحال، يتقيد المتعلمون بمبادئ سيادة القانون ويدركون أنها المعيار المنشود، لكنهم يدركون أيضاً أن ثمة أوجه تباين جوهرية بين القيَم والمثل العليا والاختيارات وأشكال السلوك الفردية.

- ***السيناريو جيم*** **– إن سيادة القانون مكرسة في السياسات الوطنية، ومعترف بها كقاعدة، ويبدي السكان ثقتهم في قدرة مؤسسات سيادة القانون على تطبيق مبادئها، وهي نفسها تسعى جاهدة لتجسيد هذا النموذج المثالي.** في هذه الحال، تشير الإحصاءات إلى أن السلوك غير القانوني هو الاستثناء على القاعدة في بيئة مجتمعية ووطنية تؤازر عموماً سيادة القانون وثقافة احترام القانون.

إن كلّا من هذه السيناريوهات يضع في درب واضعي السياسات والملاك التعليمي مجموعة مختلفة من التحديات التعليمية. ويعرض الجدول أدناه (الجدول جيم) لمحة إرشادية غير شاملة عن بعض هذه التحديات ومقاربات محتملة لبرامج معينة من أجل التصدي لها في سياقات محددة. ولتكوين صورة أكثر اكتمالاً، ينبغي التواصل مع المربين والمعلمين والمتعلمين وأعضاء المجتمع المحلي ككل. فهم قادرون على تبيان المشاكل التي تطالهم وأسرهم ووسطهم وبلدهم ومجتمعهم وعلى التفكير فيها بحسّ نقدي. وفي وسعهم أيضاً استنباط وسائل واقعية لمواجهتها بطريقة خلّاقة وآمنة ومحترمة ومجدية.

3-3 ترسيخ السلوك الإيجابي

عند العمل مع أطفال وشباب، وخاصة أولئك المعتبر أنهم يعانون من الهشاشة، لا بد من النظر بإيجابية إلى مهاراتهم وقدراتهم وصفاتهم كمنطلق لتعلّمهم المستقبلي[4]. وهذا النهج أكثر فاعلية بكثير من اعتبارهم مفتقرين إلى المعرفة أو المهارات أو القيَم لتعزيز سيادة القانون (Lopez, 2017).

وعند العمل مع متعلمين يعانون من الهشاشة، تكمن المشكلة في تحفيز السلوك الإيجابي والتشجيع على إحداث تغيير دائم في السلوك. وهذا الأمر فائق الأهمية حينما لا يكون تعزيز المعايير كافياً، ولذلك يصبح لازماً على واضعي السياسات العمل على أن تفضي النظم التعليمية إلى خلق الرغبة والظروف المواتية لتبنّي سلوك إيجابي وإحداث تغيير حقيقي ودائم.

ووفقاً لسن المتعلمين ونوع جنسهم وخلفيتهم الاقتصادية والاجتماعية والإطار الاجتماعي الذي يعيشون فيه، قد يتم ذلك عبر وضع سياسات تعليمية تتجاوز النُهج التعليمية التقليدية بحيث يشهد المتعلمون تجارب جديدة تجسد مُثلاً عليا مجردة. فعلى سبيل المثال، بدلاً من فرض عقوبات على السلوك المنافي للمعايير، يمكن للجوء إلى برامج من الوساطة أو المصالحة أن يكون مثمراً. والصعوبة تتمثل في كفالة قدرة المتعلمين على تطبيق مهاراتهم الجديدة في إطار معيش حقيقي (Eddy, 2017).

4 المقصود بعبارة "يعانون من الهشاشة" التعرض للأذى والقابلية لسلوك سلوك غير قانوني بسبب الانكشاف والعجز عن حماية الذات والبيئة وغير ذلك.

الجدول جيم – التحديات التعليمية والأجوبة بحسب السيناريو[5]

السياق	السيناريو ألف سيادة القانون ليست مبدأ راسخاً	السيناريو باء سيادة القانون معترف بها رسمياً لكن ثقافة احترام القانون ليست واسعة الانتشار	السيناريو جيم سيادة القانون معترف بها رسمياً كقاعدة والمؤسسات تسعى جاهدة للأخذ بهذا النموذج المثالي
تحديات تعليمية محتملة	■ قيَم وممارسات سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون التي تدرَّس تتناقض مع بيئة المدرسة والمؤسسات العامة الوطنية والأوضاع السائدة في المجتمع (الإحساس بالانسلاخ، الاختلاف) ■ يشعر المتعلمون دوماً بالخوف ويتعرضون للمخاطر (العنف والفساد والجريمة)، بما في ذلك في المدارس ■ المتعلمون يخضعون لضغط رفاقهم لسلوك سلوك غير قانوني والانخراط فيه ■ إرغام الشباب على المشاركة في الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف التي ترتكبها المنظمات الإجرامية المنظمة والعصابات التي لها نفوذ وتأثير في المدرسة والمجتمع ■ السخرية: العنف والأنشطة الإجرامية أمر طبيعي ■ ضرورة الانخراط إلى حد ما في سلوك غير قانوني من أجل البقاء، مصدر للإيرادات ■ الاستغلال عندما يكون الانخراط في سلوك غير قانوني يجري بالإكراه (كما هي الحال مع الأشخاص ضحايا الاتجار الذين يُجبرون على ارتكاب جرائم، أو الأطفال الذين تجندهم وتستغلهم جماعات إرهابية أو جماعات متطرفة عنيفة). ■ الانتقام من المشاركين في برامج ترسيخ سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون	■ قيَم وممارسات سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون في قاعة الدرس/ المدرسة تتناقض مع الأوضاع السائدة في المجتمع (الإحساس بالانسلاخ) ■ خطر تعرض المتعلمين لضغط رفاقهم للانخراط في جرائم/ عمليات فساد/ عنف ■ الشعور بعدم الأمان الشخصي والشك في المستقبل (الخشية من احتمال شيوع الجريمة والعنف، وانعدام الأمل والأفق) ■ اللامبالاة/ حلّ العلاقة مع سيادة القانون	■ شعور بالرضا و/ أو السلبية تجاه سيادة القانون ■ الإنكار – رفض أولياء الأمر والمدرسة الاعتراف بوجود مشاكل ■ وصم ونبذ المتعلمين المعتبَرين "حالات إشكالية" ■ معالجة القضايا الحساسة التي تعتبر من المحرّمات في المجتمع
مقاربات وطرائق برامج محتملة لمساعدة المتعلمين على التعامل مع معضلات حقيقية	■ البناء على مهارات وقدرات المتعلمين من أجل "فعل الخير" (تثمين وتعزيز "فعل الخير") ■ استخدام دراسات حالات مستمدة من أطر على الصعيدين المحلي والوطني لبث الأمل والبحث عن حلول خلاقة وعملية ■ تطوير نوع من التعلم القائم على المشاريع وبحسب المشكلة ■ الدعوة إلى اعتماد الممارسات التي تحمي من السلوك الضار (مثل الرياضة، ممارسة الهوايات، رعاية الذات) ■ التعليم من أجل السلام / تحويل طبيعة الصراع ■ استخدام الألعاب الرياضية وغيرها من الألعاب لتعريف المتعلمين بوسائل تتيح لهم تجريب مبادئ سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون ■ تبنّي مناهج تعليمية شاملة تهدف إلى معالجة العواقب العاطفية والنفسية للجريمة وانعدام سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون ■ اعتماد مدونات لسلوك المعلمين لوضع قواعد أساسية بغية تنظيم العلاقات بشكل أفضل بين المعلمين والمتعلمين ■ التعاون مع الجهات الفاعلة التي تتعامل مع سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون/ الجريمة خارج المدرسة ■ العمل مع المتخصصين لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الانضمام إلى العصابات أو الضغط الذي تمارسه العصابات وذلك لإنقاذ الشباب منها بأمن وأمان ■ تنظيم لقاءات بين المتعلمين وأفراد ارتكبوا أعمال عنف وإجرام للتحدث عن كيفية تغيير سلوكهم	■ تطبيق التربية المدنية/ تعليم المواطنة مع التركيز على المؤسسات التي تعكس بنجاح سيادة القانون ■ الوصل بين المتعلمين والمعنيين بسيادة القانون الذين يضطلعون فعليا بمسؤولياتهم ■ استكشاف الآليات/ المفاوضات التي تثبت أن المشاركة ممكنة ويمكن أن تؤدي إلى تحسينات ■ إعداد و/ أو اعتماد مناهج دراسية بشأن مكافحة الفساد والأخلاقيات والنزاهة ■ استخدام التعليم من أجل السلام/ تغيير طبيعة الصراع ■ تعليم حقوق الانسان ■ استخدام الألعاب الرياضية وغيرها من الألعاب للتعريف بسيادة القانون/ ثقافة احترام القانون ■ اعتماد أساليب تعليمية شاملة لتنمية القدرة على الصمود في وجه السلوك الإجرامي والفساد على أساس العمل التطوعي الذي يستثمر مواهب المتعلمين ■ دمج مسألة الأخلاقيات كجزء من تدريب المعلمين الأولي وتدريبهم المستمر (مع الإشارة إلى قواعد سلوك المعلم) ■ الحث على تبني تدابير للشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد في قطاع التعليم ■ إقامة شراكات مع الجهات الفاعلة التي تتعامل مع سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون خارج المدرسة	■ التربية المدنية/ تعليم المواطنة "المواطنة النشطة" ■ وضع نموذج لثقافة احترام القانون في المدرسة وتوفير فرص للمشاركة في إدارة المدرسة ■ تعميم ثقافة الشفافية في المدرسة، مثلاً من خلال اعتماد سياسة عملية لإطلاع العموم على بيانات عن المدرسة (بيانات مدرسية مفتوحة) ■ تنظيم اجتماعات ومناقشات عامة في المدارس لبحث قضايا حساسة مع المتخصصين في مجال إنفاذ القانون ■ تنظيم حملات ضد خطاب الكراهية والعنف القائم على نوع الجنس والتنمر ومشاركة المتعلمين مشاركة كاملة

5 أُعد محتوى هذا الجدول استناداً إلى الخبرة المكتسبة في إطار العمل الذي اضطلعت به اليونسكو بشأن منع العنف في المدرسة والتنمّر والعنف القائم على نوع الجنس والتوعية بمسألة الهولوكوست ومنع التطرف العنيف عبر التعليم.

وثمة نظريات عديدة عن مسألة تغيير السلوك الفردي يمكن أن تسترشد بها البرامج التعليمية لتحقيق هذا الهدف[6]. وهذه النظريات مفيدة لفهم المحفزات والمسارات الفردية التي تستحث تغييراً دائماً للسلوك. والفرضية التي تقوم عليها كل هذه النظريات هي أن في وسع الفرد، بصرف النظر عن سماته أو دوافعه الشخصية أو البيئة التي يعيش فيها، التحكم بسلوكه بحيث يدعم سيادة القانون شريطة أن يحظى بالدعم المناسب.

ومع أنه لصحيحٌ أن المتعلمين ليسوا كلهم قادرين على ممارسة إرادتهم الحرة وأنه يمكن إغراؤهم أو التلاعب بهم أو إكراههم لارتكاب فعل إجرامي، يمكن الافتراض أن معظمهم أكثر ميلاً لاعتماد سلوك إيجابي أو لتغيير سلوكهم وذلك عندما:

- يدركون مخاطر الجريمة والعنف وعواقبهما (تبعاتهما وعواقبهما عليهم وعلى الضحايا والمجتمع)؛
- يفهمون نظام سيادة القانون ومدى أهميته وآثاره على الدولة ومجتمعهم المحلي وأنفسهم؛
- يعرفون الجهة التي يستعينون بها وكيفية الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها عند الحاجة؛
- يحترمون القيم والمسؤوليات، بناءً على حقوق الإنسان – بما في ذلك الإحساس على نحو بنّاء وشامل بالانتماء إلى إنسانية مشتركة؛
- يمتلكون الحوافز الداخلية والثقة في النفس والقدرة لاتخاذ قرارات أخلاقية مستنيرة والدفاع عن سيادة القانون وتجنب الانخراط في العنف والجريمة؛
- يكون لديهم هدف يصبون إليه ويكنّون الاحترام للآخرين ويشكلون جزءاً من مجموعات اجتماعية حاضنة للجميع وإيجابية.

ويمكن أن تشدد البرامج التعليمية على هذا الهدف التعليمي أو ذاك، غير أن آثار هذه الأهداف، مجتمعةً، هي التي تمكّن المتعلمين من أن يعيشوا حياة صحية ومُرضية.

والتحدي الذي يواجهه المربون هو ضمان ألا تقتصر الأنشطة التعليمية على التوعية أو المساعدة على «التعلم عن» الحقوق والواجبات الفردية في نظام تحكمه سيادة القانون والتحذير من المخاطر التي ينطوي عليها السلوك غير القانوني (أسبابه وعواقبه).

ويتعين على المربين السعي إلى تطوير قدرة المتعلمين على استخدام المعارف التي يمتلكونها أو يكتسبونها لتغيير سلوكهم واختيار «التصرف الصائب» في كل الظروف، مثل تعلم كيفية اتخاذ قرارات أخلاقية وشجب التمييز والعنف والجريمة أو مساندة ضحايا العنف.

وهذا الانتقال من «المعرفة» إلى «التصرف» يعني مساعدة المتعلمين على تطبيق معارفهم المكتسبة (حديثاً) على حالات حقيقية. وعلى غرار ما يبيّنه الجدول دال أدناه، فإن النهج الشامل لتعزيز سيادة القانون من خلال التعليم لا يقتصر على التعلّم عن (التعلم المعرفي) بل أيضاً تعلّم الفعل (اكتساب المقومات والقدرات).

مراعاة السن. من المهم العمل على أن تكون البرامج التي تستهدف الشباب المعانين من الهشاشة متكيفة مع تطور المتعلمين المعرفي والاجتماعي العاطفي واحتياجاتهم الفعلية. فيصعب على تلامذة السنين الأولى في المرحلة الابتدائية، على سبيل المثال، التمييز بين الأخطار المرجحة وسائر الأخطار المحتملة (Tobin & Sugai, 2005). وإذا أُخبروا بحدوث كارثة طبيعية أو اعتداء عنيف أو عُرضت عليهم صور عن الكارثة أو عن الآثار التي خلّفها الاعتداء، قد يخيَّل إليهم أن هذه الكارثة وهذا الاعتداء سيتكرران فوراً ويطالان عائلاتهم أو مدرستهم أو مجتمعهم المحلي. ولذلك، لا ينبغي تعريض صغار الأطفال لأخطار يعجزون عن حماية أنفسهم منها، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والمخدرات والاتجار بها.

6 من أبرزها، نظرية Bandura المعرفية الاجتماعية ونظرية السلوك المخطط والنموذج عبر النظري ونموذج خلق الأفكار.

الجدول دال – مقاربة شاملة لتعزيز سيادة القانون – من «التعلم عن» إلى «تعلم الفعل»

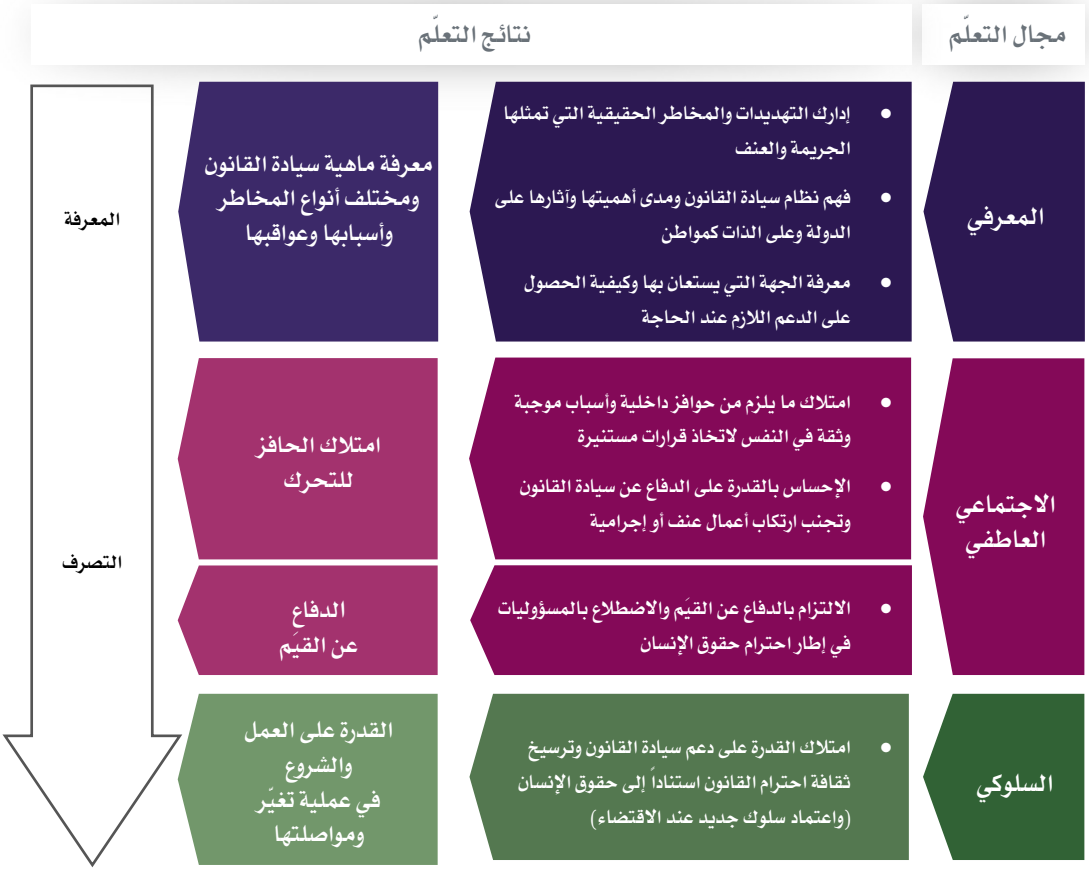

الإطار 9 – نماذج دروس جامعية عن التعليم من أجل العدالة

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة نماذج لدروس جامعية لمؤازرة الأساتذة والأكاديميين في مرحلة الدراسات العليا في سياق الجهود التي يبذلونها لنقل المعارف وتعميق فهم مسائل سيادة القانون، مع التركيز على مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومكافحة الفساد، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والأسلحة النارية، والجرائم الإلكترونية والجريمة التي تستهدف الأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك، ومكافحة الإرهاب، ومبادئ النزاهة والأخلاق. وأُعدت سلسلة هذه النماذج والأدوات ذات الصلة بالتنسيق الدقيق مع أكثر من 590 من الأكاديميين والخبراء الوطنيين من أكثر من 400 جامعة و96 بلداً. وهذه النماذج التعليمية مخصصة لاستخدامها إما كموارد تعليمية مستقلة، أو لتحسين المقررات الدراسية الموجودة المتعلقة بعلم الجريمة والقانون والعلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع والعديد من التخصصات الأخرى.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتصّرف:
https://www.unodc.org/e4j/en/tertiary/index.html

4-3 تحويل الأقوال إلى أفعال

إذا أريد للمدارس أو أي أطر تعليمية أخرى أن تؤدي دوراً مجدياً لتعزيز سيادة القانون، يجب أن تكون هي نفسها محكومة بمبادئ سيادة القانون وأن تسعى جاهدة لتطبيقها. ولذلك يتعين التأكد من أن جميع جوانب الإدارة المدرسية والحياة المدرسية، بما في ذلك العلاقات بين المعلمين أنفسهم والعلاقات بين المعلمين والمتعلمين والعلاقات بين الأسر والمدرسة، تقوم على ثقافة العدل والحقوق والمسؤولية والشفافية، بما يتفق مع قواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

غير أن العاملين في قطاع التعليم ليسوا كلهم مدركين بأنفسهم لسلوكهم ومواقفهم وتحيزهم (العلني والسري)، مما قد يؤدي إلى إضعاف قدرتهم على التحدث بمصداقية عن سيادة القانون وعلى المساهمة بفعالية في تطبيقها بشكل يومي. ولذلك، فإن تطبيق مبادئ سيادة القانون في المدارس وقاعات الدرس ليس بالأمر التلقائي ولا السهل بدون التشجيع والدعم المناسبين من إدارة المدرسة.

ولا يقتصر منح سيادة القانون وثقافة احترام القانون الأولوية على نقل المعارف، بل يتعين أيضاً ويومياً رسم وتطبيق قيَم وأشكال من السلوك من خلال ما يدعى «المناهج الدراسية الخفية». وهذه «المناهج الدراسية الخفية»[7] في قاعات الدرس والمدرسة تنقل القواعد والقيَم والمعتقدات إلى المتعلمين بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تُنقل بها في إطار عمليات التعليم والتعلّم النظامية، وهي تضمن اكتساب المتعلمين لما يحتاجون إليه من مهارات ودراية للمشاركة في المجتمع كمواطنين مسؤولين أخلاقياً.

فعلى سبيل المثال، عندما يضع المعلمون قواعد جلية وعادلة لقاعات الدرس ويفرضونها على قدم المساواة، يفهم الأطفال ما معنى الامتثال لها ويلاحظون بشكل مباشر أنها تطبَّق على كل التلامذة بالتساوي. ويرون أن العواقب عينها تنطبق على جميع من يخرقها. وبذا، يعيشون تجربة الشفافية

الإطار 10 – فهم يتجاوز الكلمات: تخيُّل المدينة المثالية بالرقص والتمثيل

إن الشباب، حتى لو كانت تعوزهم الكلمات اللازمة لشرح مبادئ سيادة القانون وثقافة احترام القانون، لديهم فكرة عن الأسس التي تقوم عليها، مثل العدالة والمساواة والاحترام المتبادل. ويوفر النموذج التعليمي المسمى "المدينة المثالية" طريقة جديدة لكي يعرف المتعلمون في المدارس الابتدائية والثانوية أن لديهم، بالحدس، فكرة عن ماهية سيادة القانون وثقافة احترام القانون. ويبدأ الدرس بعمل فردي ومن ثم جماعي لتخيّل مدينة مثالية يتولون فيها مسؤولية وضع قواعد وقوانين تسري على أمكنتها العامة والخاصة كافة. ومن خلال المناقشة والتفاوض والتعبير الفني (المسرح، الموسيقى، الرقص، الرسم) يصبح المتعلمون قادرين على تقييم أفكارهم الفردية والجماعية، وإعداد قواعد قابلة للتطبيق وشرحها.

وهذا النموذج التعليمي مناسب للمدارس المنخفضة الموارد. وهو، عند تطبيقه في قاعة درس تضم تلامذة متنوعي الخلفية، ينمّي أيضاً قدرتهم على فهم التحديات والقيمة المضافة التي يأتي بها التنوع.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.nost.fr.

7 للاطلاع على تعريف مفصل للمناهج الخفية، انظر Alsubaie, M.A. 2015. The hidden curriculum as one of current issue of curriculum. Journal of Education and Practice. Vol 6, No. 33, Pp. 125-128. https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1083566.pdf.

والمسؤولية واليقين، وهذه كلها عناصر أساسية من سيادة القانون. وعمل المعلمين والتلامذة معاً لتحديد هذه القواعد يشكل أيضاً رسالة مفادها أن للتلامذة دوراً حيوياً يؤدونه في رسم القواعد التي تحكمهم. وهكذا تنمّى ثقافة احترام القانون[8].

واعتماد قواعد لقاعات الدرس والمدرسة ليس سوى أحد السبل التي تتجسد بها سيادة القانون على نحو حيّ في الحياة اليومية.

وثمة نُهج أخرى يمكن اعتمادها، مثل ما يلي:

- ضمان سلامة الأطفال الشخصية ورفاهم في المدرسة ولا سيما التلامذة المنتمين إلى الفئات الهشة؛
- ضمان شفافية السياسات والممارسات السارية في المدرسة وفقاً لحقوق الإنسان ومؤازرة سيادة القانون ومساءلة مسؤولي المدرسة والمعلمين؛
- منح المتعلمين فرصاً جدية للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تعنيهم، بما يشمل قواعد السلوك في قاعات الدرس والمدرسة وخارجها، وذلك عبر تشكيل مجالس طلابية وأشكال أخرى لتمثيل المتعلمين على مختلف مستويات إدارة المؤسسات التعليمية[9] (المحلي والمناطقي والوطني)؛
- العمل على سبيل الأولوية لإشاعة مناخ من الثقة والانفتاح يشجَّع فيه المتعلمون على إبداء آرائهم واحترام آراء الآخرين؛
- استحداث آليات محايدة وملائمة للمتعلمين والمعلمين للجوء إليها عند مخالفة شخص ما (سواء أكان تلميذاً أم معلماً أم مسؤولاً في المدرسة) للقواعد المعمول بها؛
- تنفيذ سياسات الإدماج التي ترحب بالتنوع ضمن المناهج الدراسية وتسهل مشاركة جميع المتعلمين في حياة المدرسة.

الإطار 11 – برنامج الأخلاقيات ومكافحة الفساد في إطار التعليم ومنصة الموارد 'ETICO' لليونسكو ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية

يبين برنامج الأخلاقيات ومكافحة الفساد في إطار التعليم لليونسكو ومعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية أن الانتقال من القول إلى الفعل أمر فائق الأهمية: كيف يمكن إشاعة القيم والسلوك الأخلاقي في بيئة هي نفسها فاسدة؟ (Hallak & Poisson, 2007)

في إطار هذا البرنامج، تقوم اليونسكو – المعهد، بتوثيق الاستراتيجيات المثمرة الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في مجموعة متنوعة من مجالات تخطيط التعليم وإدارته. ويشمل ذلك شفافية طرائق التمويل، وشفافية الحوافز لفائدة الفقراء في مجال التعليم، وصياغة مدونات قواعد سلوك المعلمين واستخدامها بدقة، وسلبيات الدروس الخاصة، ومكافحة الغش الأكاديمي والفساد في عمليات منح الشهادات، والبيانات المفتوحة المتعلقة بالتعليم لرفع مستوى النزاهة. ويتوفر حالياً نحو 30 منشوراً في سلسلة المنشورات المتعلقة بالأخلاقيات ومكافحة الفساد في قطاع التعليم.

وجميع الأدوات المنهجية والموارد والمنشورات التي استُحدثت في إطار هذا البرنامج متاحة على الإنترنت على منصة الموارد ETICO. علاوة على ذلك، تتضمن ETICO أكثر من 700 مرجع عن المنشورات والسياسات والقواعد والصفحات المواضيعية ومسرداً للمصطلحات ومدونة إلكترونية ومجموعة مختارة من أكثر من 1000 مقالة صحافية من جميع أنحاء العالم عن الفساد في قطاع التعليم.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.iiep.unesco.org/en/our-mission/ethics-and-corruption

8 يمكن أن يؤدي اعتماد مدونات أخلاقيات أو سلوك خاصة بالمعلم دوراً مفيداً للمساعدة في بناء بيئة تعليم وتعلّم أكثر أخلاقية. وتوفر هذه المدونات بالفعل للمعلمين إرشادات بشأن الانضباط الذاتي، من خلال صياغة القواعد الأخلاقية ومعايير السلوك المهني. بيد أن الأبحاث (Poisson, 2009) تُظهر أنه يلزم وضع الآليات المناسبة لضمان نشرها وتطبيقها ومراقبتها بحسب الأصول على جميع مستويات النظام. ومشاركة المعلمين وممثليهم في هذه العملية ضرورية أيضاً لضمان فائدة المدونات (Van Nuland, S. 2009).

9 يفعّل هذا النهج مباشرة حق الطفل كإنسان في الاستماع إليه وإيلاء آرائه الاعتبار الواجب (المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل).

الإطار 12 – نموذج لقائمة مرجعية ضرورية لعدم استبعاد أحد في قاعة الدرس

- ✓ إلى أي مدى يدعم مسؤولو المدارس حضور جميع المتعلمين ومشاركتهم ونجاحهم؟
- ✓ هل يراعي أعضاء هيئة التدريس والعاملون الآخرون في المدرسة ثقافات كل تلامذتهم وهوياتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم؟
- ✓ هل ثمة مساواة في معاملة المتعلمين داخل قاعة الدرس بغضّ الطرف عن أصلهم الإثني أو نوع جنسهم أو ميولهم الجنسية أو عرقهم أو معتقدهم الديني أو لغتهم أو إعاقتهم أو كونهم مهاجرين أو خلفيتهم الاقتصادية والاجتماعية؟
- ✓ هل يستخدم المعلمون استراتيجيات تعليمية متنوعة لمراعاة التفاوت في مستويات التعلم؟
- ✓ إلى أي درجة تُعتبر الأسر جهات شريكة في المساعدة على تعليم أطفالها؟
- ✓ هل النظم التعليمية قادرة على الكشف عن المتعلمين الذين يعانون من الهشاشة؟

أهمية توفير بيئة تعلّم آمنة لا تستبعد أحداً

إن السياسات والممارسات المدرسية التي لا تستبعد أحداً تزود المتعلمين بفرصة تجربة سيادة القانون على نحو مباشر. والسياسات المدرسية التي لا تستبعد أحداً تخلق البيئة التمكينية التي تساهم في حصول المتعلمين والمربين على نتائج التعلم الاجتماعي العاطفي وأشكال السلوك المهمة لسيادة القانون – مثل «تقدير التنوع واحترامه» و«الشعور بالانتماء» و«الرغبة في التحرك». ويرد أدناه نموذج لقائمة مرجعية تتيح تقييم بيئة التعلم من حيث شمولها للجميع:

ويمكن إنشاء بيئة تعلّم شاملة من خلال العمل بالشراكة مع المتعلمين وأسرهم والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المحلي التي قد لا تكون مكلفة بالضرورة بمهمة تعليمية رسمية، منها على سبيل المثال الأوساط الفنية والرياضية والشخصيات الثقافية والزعماء الروحيون ووسائل الإعلام والشركات التجارية. والتعاون مع هذه الجهات بطرق تلقي مزيداً من الضوء على حضور سيادة القانون في حياتنا بجميع جوانبها يمثل وسيلة إضافية لإحياء مبادئ سيادة القانون.

الإطار 13 – تعزيز قدرة المعلمين على التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة وعلى حسن معاملتهم (مشروع START)

يهدف مشروع START (Strengthening Teachers Ability and Reasonable Treatments for Children with Disability) إلى زيادة فرص التحاق الأطفال ذوي الإعاقة في منغوليا بالمدرسة وتحسين مستوى تعليمهم. وهو أحد الأمثلة على التعليم الذي لا يستبعد أحداً.

وهو يقوم على تحسين عمليات الكشف المبكر عن الأطفال ذوي الإعاقة والتدخل لدعمهم. وتنفَّذ أيضاً في إطاره أنشطة ريادية لتحسين قدرة المعلمين وأصحاب المصلحة الآخرين على مساعدة هؤلاء الأطفال بشكل أفضل في الدراسة.

ومشروع START هو كناية عن جهد تعاوني بين وزارة التعليم والثقافة والعلوم والرياضة في منغوليا والوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيادة الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.jica.go.jp/project/english/mongolia/013/index.html

الإطار 14 – المساواة بين الجنسين وسيادة القانون

تشكل المساواة بين الجنسين مثالاً على إيجابيات النُهج التي لا تستبعد أحداً. وسيادة القانون، على غرار ما تقدَّم، تشير إلى قوانين تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعتبر أن المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان. غير أن سيادة القانون غالباً ما يجري الطعن فيها حينما يتعلق الأمر بعدم المساواة بين الجنسين – أي عند عدم إشارة القوانين واللوائح إلى المساواة بين الجنسين في محتواها أو تطبيقها أو إنفاذها.

والمساواة بين الجنسين ليست مجرد نتيجة ثانوية للتدابير الناجحة المتخذة لتعزيز سيادة القانون، بل هي عنصر لا بد منه في أي جهد يُبذل لتعزيزها. بمعنى آخر، إن أي جهد يُبذل لتعزيز سيادة القانون بدون إيلاء الاعتبار لجانبها المتعلق بالجنسين - في التعليم ومجالات أخرى - لن يُكتب له الصمود ولن يدوم أثره.

وعلى المستوى الفردي ومن خلال تعليم المواطنة العالمية، يمكن للإناث والذكور معرفة المواقف والأدوار والتوقعات والسلوك بحسب نوع الجنس في المدرسة وفي المنزل. والغرض من تعليم المواطنة العالمية من أجل سيادة القانون هو تمكين المتعلمين من امتلاك قيَم الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمهارات اللازمة ليبحثوا بحسّ نقدي مسائل عدم المساواة، بما فيها تلك القائمة على نوع الجنس. ويمكن كذلك استخدام تعليم المواطنة العالمية للتعريف بنماذج لأدوار تؤديها إناث في سبيل سيادة القانون وذلك لتبديد المفاهيم وحالات التحيز التقليدية المتعلقة بفصل الأدوار بين الرجال والنساء.

وعند تصميم برامج تعليم المواطنة العالمية من أجل سيادة القانون وإعدادها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، من المهم (1) إشراك النساء والرجال والفتيات والفتيان في عملية رسم الاستراتيجيات و(2) كفالة تضمُّن هذه الاستراتيجيات للاحتياجات والأوضاع المحددة للأشخاص من الجنسين واحترامها. ومن الاستراتيجيات التي أوصت بها الأمم المتحدة مراعاة المنظور الجنساني عبر تقييم التبعات التي تخلفها على النساء والرجال أيُّ إجراءات مقررٌ تبنّيها، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج.

القسم 4

نُظم الدعم اللازمة

يبحث هذا القسم أبرز التدابير التعليمية التي يمكن أن يستند إليها ويسترشد بها واضعو السياسات في سياق الجهود التي يبذلونها لدعم أشكال التغيير الشخصي والاجتماعي التي يستدعيها تحقيق سيادة القانون واحترام ثقافة القانون وتعزيزهما. ويلزم تعديل هذه التدابير والخلط بينها في ضوء الظروف والأطر التعليمية المحددة، واحتياجات المتعلمين وإمكاناتهم. وبالتالي، ستتغير إلى حد بعيد درجة الأولوية الممنوحة لكل من هذه التدابير سواء منفردةً أو مجتمعة. وفي بعض الظروف، يجوز ألا تكون لهذه التدابير أي أهمية على الإطلاق.

وهذه التدابير التعليمية، تسهيلاً للرجوع إليها، وُزعت على أربع فئات هي:

- دعم المناهج الدراسية، بما يشمل موارد التعليم والتعلم؛
- أساليب التغيير التربوية في قاعة الدرس؛
- تعلّم كيفية التغير خارج قاعة الدرس: النهج الشامل للمدرسة ككل وخارجها؛
- تدريب المعلمين وتنمية قدراتهم.

1-4 دعم المناهج الدراسية

ثمة استراتيجيات عديدة تستند إليها المناهج الدراسية لتنفيذ الأنشطة أو البرامج الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وترسيخ ثقافة احترام القانون. وتستهدف هذه الاستراتيجيات جميع المتعلمين في مختلف بيئات التعلّم. وتتمثل الخيارات الخاصة بالمناهج التعليمية هذه (التي لا ينفي أحدها الآخر) فيما يلي:

- استحداث مادة دراسية منفصلة مكرسة لموضوع واحد، ك «تعليم المواطنة» على سبيل المثال؛
- إدراج مواضيع ونُهج بشكل رئيسي ضمن بضع مواد دراسية، مثل التاريخ أو الدراسات الاجتماعية أو التربية المدنية أو تعليم المهارات الحياتية؛
- اعتماد مقاربة متعددة المناهج أو عرْضية تتضمن مبادئ سيادة القانون – كالتعلم الاجتماعي العاطفي أو تعليم حقوق الإنسان على سبيل المثال – في جميع المواد؛
- تنفيذ أنشطة وممارسات على مستوى المدرسة ككل، بما يشمل إنشاء أندية للمتعلمين خارج إطار المناهج الدراسية العادية، وأنشطة التعلم من التجربة أو إقامة الشراكات المجتمعية.

وتشجع اليونسكو على تبنّي استراتيجية لمنهج دراسي متعلق بتعليم المواطنة العالمية يكون متعدد الاختصاصات ولايقتصر على موضوع واحد. ويجب أن تكون أيضاً شاملة وألا تقف عند معرفة المحتوى فقط (اليونسكو، 2014؛ 2015). وتمشياً مع المبادئ العامة لتعليم المواطنة العالمية، ينبغي أن يشتمل المنهج الدراسي الذي يدعم سيادة القانون جانباً تربوياً تشاركياً ومتمحوراً حول المتعلم يرتكز على قيَم موجهة نحو التغييرعلى المستويين الشخصي والاجتماعي.

ويمكن للمعلمين وواضعي السياسات الراغبين في إشاعة ثقافة احترام القانون من خلال التعليم الاستفادة من الأدبيات الوفيرة المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان وتلك المتعلقة بالتعليم من أجل السلام. ومع أن نوعي الأدبيات هذين يقومان على نُهج ونقاط تركيز مختلفة، إلا أنهما متكاملان ومفيدان في السياق موضع البحث.

فالتعليم من أجل السلام، مثلاً، يميز بين السلام السلبي (غياب العنف ليس إلا) والسلام الإيجابي (السلام الذي يشمل مفاهيم عن العدالة أوسع نطاقاً). وفي كلتا الحالين، يشدد التعليم من أجل السلام، عموماً، على أهمية الصراعات داخل إطار ثقافة ما، لأن التشديد عليها كثيراً ما يكون مثمراً ودالاً على وجود تنوع حقيقي. ولذلك، يولي التعليم من أجل السلام مزيداً من الأهمية لتحويل طبيعة الصراعات لا على حلها.

وكذلك الأمر، فإن تعليم حقوق الإنسان يرمي إلى إحداث تغيير، إذ إن الهدف ليس نقل المعرفة عن حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً تعليم التحرك في سبيل حقوق الإنسان، فيغدو المتعلمون والمعلمون قادرين على العمل من أجل التغيير الاجتماعي. وفي بعض الحالات، قد ينطوي ذلك على فرص وتحديات لإشاعة مبادئ سيادة القانون وثقافة احترام القانون، وخصوصاً عند تعارض أهداف الحكومة التعليمية مع الاعتبارات الواسعة النطاق المتعلقة بحقوق الإنسان.

الإطار 15 – مركز اليونسكو لتبادل المعلومات عن تعليم المواطنة العالمية

إن مركز اليونسكو لتبادل المعلومات عن تعليم المواطنة العالمية، الذي يتخذ من مركز آسيا والمحيط الهادئ للتربية للتفاهم الدولي (APCEIU) مقراً له، هو كناية عن قاعدة بيانات عالمية أنشئت لتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بتعليم المواطنة العالمية وتحسين مستوى المعرفة به وفهمه. وفي قاعدة البيانات هذه، في وسع المعلمين الاطلاع على سياسات وممارسات جيدة وموارد للتعليم والتعلم ومقالات صحافية وموارد أخرى من العالم أجمع عن تعليم المواطنة العالمية مفيدة لتعزيز سيادة القانون.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.gcedclearinghouse.org

موارد التعليم والتعلم

تتحول أطر المناهج الدراسية إلى مادة حية بفضل الموارد التي يستخدمها المعلمون لتدعيم التعليم في قاعة الدرس. وينبغي لهذه الموارد التعليمية أن تترجم أهداف التعلم إلى مواد جذابة ودقيقة وكاملة تتكيف مع قدرات المتعلمين. غير أن إعدادها مهمة شائكة تتطلب قدراً من الإبداع. ويمكن للمؤلفين تنظيم المواد التعليمية حول أنشطة تعاونية وجماعية، مع التنبه إلى أن المواد يجب أن تحفز تبادل الآراء والتحاور بشكل مفتوح للحث على التفكير في ما يهم المتعلمين، وأيضاً الرسائل والمعارف التي تُنقل.

الإطار 16 – مكتبة موارد التعليم من أجل العدالة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)

تشكل المكتبة التي أنشأها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرته المتعلقة بالتعليم من أجل العدالة قاعدة بيانات مفصلة للغاية ومجانية. وهي تحتوي على مواد تعليمية موجودة وذات صلة ومناسبة لمراحل التعليم الابتدائية والثانوية والعليا.

وتنوُّع محتوياتها يجعلها مصدراً شاملاً يمكن لمستخدميها البحث عن مواد غاية في الأهمية ومعلومات دقيقة. وصُممت هذه المواد لمساعدة المعلمين في تخطيط الدروس عن مجموعة من المواضيع من بينها النزاهة والأخلاقيات وحقوق الإنسان والتربية المدنية ومنع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية والجرائم الإلكترونية والجرائم التي تستهدف الأحياء البرية والغابات ومصائد الأسماك ومكافحة الإرهاب.

وهذه المكتبة لا تفتأ تنمو حجماً ومحتوى. فأضحت تضم نحو 5000 وثيقة بعدة لغات وتغطي طائفة واسعة من البلدان والمناطق في العالم.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتصرف: www.unodc.org/e4j-library

الإطار 17 – المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ المكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتقييم مستوى تعلّم التلامذة عن حقوق الإنسان

- انسجاماً مع قيَم حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون، ينبغي أن تعكس عمليات تقييم التعلم المبادئ التالية:
- يتم تقييم الطلاب رسمياً (وإعطاؤهم علامات عند الإمكان) من حيث ما حصّلوه في مجال تعلّم حقوق الإنسان القائم على المعارف والكفاءات. ويمكن للمعلمين أيضاً أن يتتبعوا بشكل غير رسمي مدى تغيّر مواقف التلامذة، مع أن تغيّرها هذا لا يُستخدم كأساس للتقييم.
- ويشارك الطلاب بنشاط في تصميم وإجراء التقييم وإعطاء رأي بشأن أدائهم كجزء مهم من عملية تعلّمهم.
- ويجري تقييم مدى تقدم التلامذة، سواء أكان رسمياً أم غير رسمي، بشكل منتظم.
- والغرض من عمليات التقييم هو المساعدة في تعلّم التلامذة من خلال تقديم ملاحظات عن المجالات التي تحتاج إلى التحسين، ويتم إطلاع التلامذة على النتائج ومناقشتها معهم.
- وإنجازات التلامذة ينوَّه بها وتحظى بالتقدير.
- ويُنظر إلى طرائق تقييم التلامذة فردياً وجماعياً على أنها عادلة وموثوقة وغير مهددة للمتعلمين وتنفَّذ بشفافية ونزاهة.
- وتكون وسائل التقييم متنوعة، فمن بينها، على سبيل المثال، الامتحانات والأبحاث والمحاكاة ودفتر اليوميات المتصلة بالتعلّم والملفات والأعمال القائمة على المشاريع وعمليات التقييم الذاتي والتقييم على يد الأقران.
- وتكون عمليات التقييم مناسبة لسياق التعلم ولسن التلامذة وقدراتهم، وتتَّخذ تدابير تتكيف مع المتعلمين الذين يعانون من الهشاشة وذوي الإعاقة.

المصدر: OSCE/ODIHR ، 2012، ص 35-36 من النص الأصلي.

تقييم التعلم

إن التقييم الذي يتيح قياس مستوى التعلم هو عنصر أساسي في عمليتي التعليم والتعلم.

ويجب أن تكون أساليب وأدوات التقييم متعددة الأبعاد وأن تمنح التلامذة المختلفين من حيث طريقة التعلم فرصاً شتى لإظهار ما فهموه ولإيصال أفكارهم. ويوصَى عادة بإجراء عمليات تقييم محلية ومتباعدة ومتمحورة حول المنهاج الدراسي. وثمة أنواع مختلفة من أدوات التقييم، من بينها الامتحانات التي تجري مرة واحدة والامتحانات الدائمة وبرامج منح الشهادات والمحفوظات المتعلقة بموارد التقييم. وأعدّ مركز التعليم العالمي في جامعة بروكينز (Center for Universal Education at Brookings) (2017) دليلاً يتضمن قائمة أدوات تقييم مستوى تعليم المواطنة العالمية، وقام بتحليل هذه الأدوات للتحقق من مدى تقيدها بإطار اليونسكو لتعليم المواطنة العالمية (ص 9 من النص الأصلي). وهذا الدليل مورد قيّم للمعلمين الذي يتحضّرون لإدراج تعليم المواطنة العالمية مع مكوّن عن سيادة القانون في برامجهم.

وثمة أشكال أخرى من التقييم تشمل التقييم على يد الأقران والتقييم الذاتي والتقييم البديل. والتقييم على يد الأقران يساعد التلميذ في تكوين نظرة عن جوانب من التعلم يعتبرها المعلم مهمة، وبالتالي يزيد من مهارات التفكير ما وراء المعرفي التي تكون مفيدة عندما يعمل التلميذ على مشاريعه وأنشطته التعليمية الخاصة به (IBE-UNESCO، 2017a، ص 21 من النص الأصلي). وعلى المنوال نفسه، فإن التقييم الذاتي يشجع أيضاً التلميذ على إلقاء نظرة موضوعية ونقدية على عمله وتقييم أدائه ودرجة فهمه استناداً إلى المعلومات التي يقدمها المعلم. وكلتا الطريقتين، غير المنفصلتين تماماً عن عملية التعلم، تحسّنانها بتحوّلهما إلى جزء لا يتجزأ منها.

تقييم نتائج التعلم الاجتماعي العاطفي والتعلم السلوكي. يشتمل تعليم سيادة القانون على رفع مستوى التعلم الاجتماعي العاطفي والتعلم السلوكي الذي يصعب عادة تقييمه؛ ووضع علامات لتقييم

القيَم المكتسبة أمر غير محبذ. غير أن في وسع المعلمين المساعدة على اكتساب التلامذة للقيَم ومتابعة النتيجة وذلك من خلال الفروض والنقاشات في قاعة الدرس. وأي مظاهر لمعتقدات تثير القلق – مثل التحيز ضد مجموعات بعينها في المدرسة – يمكن وضع حد لها عبر النصائح وسلسلة إجراءات داخل قاعة الدرس والمدرسة.

ووجد المعلمون أساليب مختلفة لتوثيق مشاركة المتعلمين في الأنشطة التي تنفَّذ في قاعة الدرس في مجال سيادة القانون، وذلك، على سبيل المثال، من خلال مراقبة ما يجري في قاعة الدرس والمشاركة الحيوية في مجموعات مدنية. غير أنه يصعب تتبع أنواع أخرى من النتائج السلوكية، مثل انخفاض أعمال التنمّر، لأن هذه المظاهر بعيدة المدى ولأن المعلم قد لا يكون على علم بها. ولهذا السبب، قد يكون من المفيد تقييم الآثار والبرامج المتعلقة بالأنشطة المنفَّذة في أماكن أخرى غير قاعة الدرس لتعزيز سيادة القانون، لكن يجب توخي الحذر عند استخدام نتائجه في سياقات ثقافية مختلفة.

وتمشياً مع قيَم حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون، يجب أن تحترم عمليات تقييم التعلم هذه المبادئ. ويرد أدناه مثال على المبادئ التوجيهية لتعليم حقوق الإنسان.

عمليات تقييم عالمية لنتائج التعلم. تتناول الدراسة المتعلقة بتعليم التربية المدنية والمواطنة/ الرابطة الدولية لتقييم التحصيل الدراسي (2018) (ICCS/IEA)، التي يتم إعدادها بشكل دوري في البلدان المشاركة فيها عالمياً، معارف التلامذة عن التربية المدنية وفهمهم لها، وتصوراتهم ومواقفهم منها، ومشاركتهم وسلوكهم في هذا المجال. وهي تجمع أيضاً معلومات عن خلفيات التلامذة العائلية بمختلف جوانبها. وثمة وحدات دراسية إقليمية منفصلة (من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية) تبحث قضايا ذات أهمية خاصة للتربية المدنية وتعليم المواطنة في هذه المناطق. وتجمع هذه الدراسة أيضاً بيانات من واضعي السياسات ومديري المدارس والمعلمين عن جوانب شتى من التربية المدنية وتعليم المواطنة في نُظم التعليم المشاركة ومدارسها وقاعات الدرس فيها. ويمكن أن تساعد هذه المعلومات صنّاع القرار في قطاع التعليم على إيلاء بعض نتائج التعلم الأولوية في برامجهم. وفي المستقبل، قد تساهم التقارير القُطرية التي تتناول حالة تنفيذ البلدان للغاية 4–7 الواردة في أهداف التنمية المستدامة في جعل الحصيلة التعليمية في هذا المجال معروفة على الصعيد المحلي.

2-4 أصول التربية والتعليم في قاعة الدرس

إن النُهج والأساليب التشاركية – التي تقع في صميم تعليم المواطنة العالمية – تكفل أن المتعلمين، بدلاً من تلقّي المعلومات فحسب، يستفيدون من تعلم حيوي وتجربة ملموسة مستمدة من حياتهم اليومية، وهذه أمور تفضي إلى نتائج تعلّم معينة مثل التفكير النقدي ومهارات حل المشاكل. وهي تتيح تقديم نوع التعلم الموضح في القسم 3 من هذا الدليل.

ولتعزيز ثقافة احترام القانون، يمكن إعطاء المتعلمين في قاعة الدرس تمارين عملية في قاعة الدرس، كأداء أدوار وإجراء حوارات وتنفيذ أنشطة في مجال إدارة المجتمع المحلي على سبيل المثال، تساعدهم في تدريب الذات على احترام الآخر والتسامح معه والاهتمام به. والمتعلمون، بإشراك زملائهم لاستدراك الصراعات المرجَّح أن تنشأ خارج قاعة الدرس، سيغدون أكثر قدرة على مواجهة هذه المشاكل وعلى الغالب سيحترمون اختلافات الآخرين.

وترد أدناه مجموعة متنوعة من أدوات ونُهج التغيير التربوية التي يمكن استخدامها لإحداث تغيير في المتعلمين وفي نهاية المطاف في المجتمع:

- **التعلم القائم على المشاريع** الذي يشكل أحد أكثر أساليب التعلم التشاركية استخداماً وهو مناسب لتعليم كل المواضيع أو المهارات المطلوبة. والمتعلم ينفذ مشروعاً يستثمر فيه مهاراته المعرفية والإبداعية وفي الوقت نفسه يكتسب معلومات عن الموضوع المعني من خلال هذه الأبحاث المستقلة.
- **التعلم القائم على حل المشكلة** الذي يساعد المتعلم في حل مشكلة معينة. وهذا الحل يمكن إما صياغته وتنفيذه أو الاكتفاء بإعداده نظرياً وتخطيطه. وفي كلتا الحالين، تتحسن مهارات المتعلم في حل المشاكل، و/ أو الثقة في قدرته على التعامل مع مشاكل معقدة.
- **التعلم القائم على المجتمع المحلي** الذي يستخدم مهارات البحث والتنفيذ لمواجهة تحديات يواجهها المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه المتعلم. ويختار المتعلم مشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية ولا يكتفي بتخطيط حلول لها بل يُحدث أيضاً تغييراً في حياة مجتمعه المحلي من خلال تطبيق هذه الحلول. ومن الأمثلة على ذلك تنظيم نشاط أهلي أو ورشة عمل عن كيفية استخدام الإنترنت بشكل آمن.
- **التعلم على يد الأقران** الذي يمثل طريقة في التعليم يتولى فيها أعضاء معينون في مجموعة ما تعليم أعضاء آخرين في المجموعة نفسها، أي أقرانهم، لتحسين معارفهم وتغيير سلوكهم أو سلوك المجموعة ومواقفها (UNAIDS, 1999). وتمكين الأطفال من خلال مبادرات بين الأقران ومنحهم فرص النقاش في بيئة آمنة هما من الجوانب الهامة لمعظم الطرق التشاركية.
- **التعلم عبر الإنترنت.** تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداةً تربوية وتعليمية مهمة يمكن إضافتها إلى أي من نُهج التعلم الآنفة الذكر وبديلاً من الأطر التقليدية القائمة على قاعة الدرس. وهي أيضاً تكفل تعلّم الثقافة الرقمية، وهذه مهارة ضرورية في القرن الحادي والعشرين (مكتب التربية الدولي – اليونسكو، 2017ب). وهناك عدد كبير من منصات التعلم عبر الإنترنت التي توفر كل شيء بدءاً من القراءات والمساعدات السمعية والبصرية مروراً بالأفكار عن الأنشطة وانتهاء بفرص التواصل بين الثقافات عبر الإنترنت. وثمة نُظم تعليمية عديدة في العالم تعتمد بشكل أو بآخر تعلُّم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناهجها الدراسية، وغالباً ما يكون ذلك نقطة انطلاق سهلة للتطرق إلى تعلّم المواطنة العالمية. وفي مجال سيادة القانون، يمكن استخدام المنصات الإلكترونية لممارسة ألعاب تقضي بأداء أدوار وبحث معضلات. غير أن الألعاب والتطبيقات يجب أن توازن بين المرح وفرص التعلم عبر مزج أنشطة عبر الإنترنت مع أخرى خارج إطارها.

الإطار 18 – فهم الفساد عن طريق iTeen Camp

يمكن أن يكون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإطلاع الأطفال والشباب على مسائل سيادة القانون مثمراً للغاية. فموقع iTeen Camp، على سبيل المثال، هو موقع إلكتروني تفاعلي مواضيعي مصمم خصيصاً لتلامذة المدارس الابتدائية والثانوية أُطلق في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 في هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة، لإشاعة القيم الإيجابية في أوساط الأطفال والمراهقين وتحسين معرفتهم بالقوانين. وهو يتضمن ألعاب فيديو قصيرة المدة للتعلم بروح من المرح وقصصاً مصورة هزلية تُظهر مجرى التحقيقات في قضايا بارزة سابقة في معركة هونغ كونغ التاريخية ضد الفساد. وهذا أحد البرامج التعليمية المتعددة التي تعدّها منذ سبعينيات القرن الماضي اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: https://iteencamp.icac.hk/EngIntro/Shows

وتبقى العلاقة الإنسانية ضرورية لتعلّم المواطنة العالمية/ سيادة القانون. بيد أن من المهم التذكير بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أدوات مفيدة للتعلم، لكن في الوقت نفسه يمكن استخدام عالم الإنترنت كأداة للتجنيد والابتزاز والترويج للجريمة والسلوك العنيف للغاية. وبما أن وصل الهاتف المحمول بالإنترنت ينمو في العالم أجمع، من الضروري توعية المتعلمين بالمخاطر التي تنطوي عليها الإنترنت وتزويدهم بأدوات لمقاومة تجنيدهم من قبل عصابات وجماعات إجرامية ومجموعات كارهة ومتطرفين عنيفين.

- **استخدام الرياضة.** إن التعليم غير النظامي والنُهج القائمة على المجتمع المحلي مفيدان لضمان تعلّم الأكثر تهميشاً. وتشير البحوث إلى أن للرياضة القدرة على خلق صلة بين الشباب بأشخاص راشدين يشكلون قدوة، وتوفير فرص للنمو بشكل إيجابي، والتشجيع على التعلم وتطبيق المهارات المفيدة في الحياة اليومية (Fraser-Thomas et al., 2005). وفي السنوات الأخيرة، أصبح استخدام الرياضة للحد من الجريمة ومنع التطرف العنيف واعتناق عقائد متشددة، أوسع انتشاراً ولا سيما كأداة لتحسين تقدير الذات وتوثيق الروابط الاجتماعية وزرع شعور في نفوس المشاركين بامتلاك هدف يصبون إليه.
- **الإدارة الفعالة لقاعة الدرس.** إن لبيئة مدرسية آمنة ومحفزة آثاراً إيجابية على تعلم التلامذة وسلوكهم (Marzano et coll., 2003). فعلى سبيل المثال، إن فتح نقاشات منظمة في مجموعات صغيرة (مجموعات من التلامذة تتحدث، يشار إليها باسم «الدائرة السحرية») بشأن مواضيع متنوعة تشمل مواضيع شخصية وأخرى ذات صلة بالعلاقات بين الأشخاص يمكن أن تجعل جو القاعة أكثر استجابة لاحتياجات المتعلمين العاطفية والمعرفية وأن يقلل في النهاية من قبولهم للسلوك الشديد المخاطر.

وهذه الوسائل التعليمية فائقة الأهمية وينبغي إيلاؤها الاعتبار عند التفكير في دمج مسائل تعليم المواطنة العالمية وسيادة القانون وثقافة احترام القانون في النُظم التعليمية القائمة. وعند تعليم القيم للآخرين، من الضروري إيلاء اهتمام خاص لطريقة دمج هذه القيَم في المنهج الدراسي «غير

الإطار 19 – برنامج Line up, Live up : الرياضة كناقل لتعلّم مهارات مفيدة وتبنّي مواقف إيجابية

يستخدم برنامج "Line up ، Live Up" الرياضة لتعليم أساليب تحصين الذات للذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً ومكافحة السلوك الذي ينطوي على مخاطر والمُعادي للمجتمع والجانح. وهو يستند إلى ما يلي:

(1) تعلّم مجموعة من المهارات الأساسية الضرورية في الحياة اليومية؛

(2) التوعية بعواقب الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات؛

(3) وعي الشاب بمواقفهم وطابعها النمطي.

وبرنامج "Line up ، Live Up" هو أداة وقاية من الدرجة الأولى، وهو يتكون من عشر جلسات تفاعلية تركز على مجالات مختلفة من المهارات والمعارف، ويمكن تنظيمه لمجموعات مختلطة في المراكز الرياضية والمدارس (كنشاط مشمول بالمناهج الدراسية أو خارجها) وأطر مجتمعية أخرى. وهو يتطلب موارد قليلة، مما يتيح تنفيذه حيث الموارد شحيحة.

وتشتمل كل جلسة على مقدمة ونشاط رياضي واحد أو اثنين وجلسة لاستخلاص المعلومات من المشاركين فيه. وعلى الرغم من أن الألعاب الرياضية الجماعية تساعد الشباب على بلوغ بعض أهدافهم في مجال التعلم، فإن جزءاً هاماً من هذا التعلم يلزم أن يتضمن مرحلة لاستخلاص المعلومات يمكن أن تحدث في الملعب بعد التدريبات مباشرة.

وينفَّذ البرنامج حالياً في عشر دول في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتصرف (2017ب).

النظامي» أو «الخفي» في إطار منهجية وبيئة التعليم بحد ذاتهما بحيث تكون تجربة التعلم أكثر تماسكاً وعمقاً، لأن هذه العوامل تؤثر أيضاً في تعلّم التلامذة شديد التأثير. وأفضل وسيلة لإيصال القيَم والمواقف إلى التلامذة هي وسائل التعليم التشاركية لأنها تفاعلية وشاملة للجميع وتركز على المتعلم (اليونسكو، 2015؛ اليونسكو، 2017؛ اليونسكو – مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، 2017).

والاهتمام بهذه التفاصيل يجعل تجربة التعلّم أكثر شمولية وغنى لأنها تقوم على التعليم بالاقتداء.

3-4 تدريب المعلمين وتطوير قدراتهم

من الضروري الاستثمار في تدريب المعلمين وتطوير قدراتهم لسببين رئيسيين. فمن المعروف، من مصادر أكيدة، أن للمعلم الجيد أثراً إيجابياً مباشراً في نجاح التلميذ (Hattie, 2003). علاوة على ذلك، فإن المعلمين، بما أنهم يؤدون دور المخططين والمبادرين ومحضّري البيئة والميسرين والمرشدين والوسطاء ومنظمي المعارف ومقيّميها، يؤدون دوراً محورياً في تفسير أي منهاج دراسي ووضعه موضع التطبيق (اليونسكو، 2005ب، ص 47 من النص الأصلي).

تدريب المعلمين. مع أنه لا يوجد معلم مثالي ولا يوجد أسلوب تعليمي واحد، يمكن تبيان مهارات وميزات المعلم الجيد القادر على تجسيد مبادئ سيادة القانون في نماذج (انظر القسم الفرعي 3-1) والتعريف بها. وإعداد مدونات لقواعد سلوك المعلمين وإدراجها في إطار تدريبهم أثناء الخدمة والتدريب المستمر يمكن اعتباره مفيداً في هذا السياق.

وقد يحتاج المعلمون إلى معرفة جوانب من سيادة القانون لا تغطّى أثناء إعداد المواد الدراسية وذلك ليتسنى لهم تعليمها للتلامذة. والمعلمون، شأنهم شأن التلامذة، سيحتاجون بالتالي إلى:

- فهم مبدأ سيادة القانون وركائزها وآثارها؛
- توسيع نطاق معرفتهم بحقوق الإنسان؛
- فهم أسباب الجريمة وعواقبها/ تبعاتها على الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع وسلامته وأمنه ككل؛
- تحسين وعيهم بالعوامل الاجتماعية التي تؤثر في سلوك التلامذة، عبر الإنترنت وغيرها.

كما يلزم على المعلمين تنمية قدرتهم على جملة أمور، منها القدرة على ما يلي:

الإطار 20 – برنامج التعليم من أجل النزاهة الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

إن برنامج التعليم من أجل النزاهة الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يوفر للمعلمين أدوات تعليمية لتناول مسألة الفساد. وترتبط أهداف تعلّمه بسيادة القانون، بما يشمل توفير معلومات عن "قيَم النزاهة العامة" و"مؤسسات النزاهة" و"سياسات النزاهة". ويعالج البرنامج موضوع الفساد، بما في ذلك مظاهره وعواقبه وطرق الحد منه والقضاء عليه. ويوفر المورد إطاراً كاملاً للتعليم من أجل النزاهة العامة في قاعة الدرس والنظام المدرسي. وهو يتضمن أيضاً نماذج من الدروس والتمارين المفيدة لمكافحة الفساد وتشكيل القيَم وفهم سيادة القانون. واستناداً إلى تجارب قُطرية، يوفر هذا المنشور لواضعي السياسات والمعلمين أدوات ملموسة للتعليم في مجال مكافحة الفساد وترسيخ النزاهة والقيَم، فضلاً عن سيادة القانون.

للمزيد من المعلومات، انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2018)

- إجراء تقييم نقدي لسلوكهم ومواقفهم وتحيّزهم التي قد تُضعف سيادة القانون وقدرتهم على التحدث بمصداقية عن التحديات التي تعترض سيادة القانون؛
- تبنّي الممارسات المناسبة لتعزيز الإدماج واحترام التنوع، مع الاهتمام بالمساواة بين الجنسين والأفراد المنتمين إلى الفئات المهمشة؛
- التكيف مع احتياجات الشباب الحقيقية في مجال التعلم؛
- توجيه التعلم الاجتماعي العاطفي؛
- كشف المواقف التي تنطوي على الخطر أو المحتمل أن تكون مؤذية والرد عليها بالطريقة المناسبة؛
- تحسين صفاتهم الأخلاقية وتنميتها؛
- خلق إحساس بالانتماء إلى مجموعة وإشاعة جو من الثقة في قاعة الدرس (حيث يشعر المتعلمون بالأمان وبأنهم يعامَلون باحترام – «مكان آمن»)؛
- الإرشاد والتوسط بين الأقران.
- وتطوير قدرة المعلمين على اكتساب هذه المعارف وعلى تنمية هذه المهارات يستدعي موارد يسهل فهمها والحصول عليها وذات صلة بالهدف المنشود، ودعماً يلبي احتياجاتهم الحقيقية وفقاً للبيئة التي يعملون فيها على المستوى الثقافي والمدرسي وللسياسات التعليمية. والتدريب على إدارة قاعة الدرس والانضباط الإيجابي واستراتيجيات تغيير السلوك التي يبحثها هذا الدليل هي أمثلة على هذا النوع من الموارد.

وكل مجال لم يشمله التدريب قبل الخدمة يمكن شرحه للمعلمين في إطار تدريبهم وهم في الخدمة وورشات العمل والدعم بالموارد. ويمكن أن تقدم هذا الدعم مؤسسات وكليات تدريب المعلمين، ووزارات التربية ومراكز التدريب التابعة لها، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني. ويرد أدناه مثال على دورة صيفية بشأن سيادة القانون معروضة على المعلمين.

مجتمعات التعلم المهنية. إن تعلّم المعلمين وتنمية قدراتهم في مجال سيادة القانون يشتمل على التدريب، ولكن الأهم من ذلك كله هو تمكينهم من أداء أدوارهم المتعددة. وفي وسعهم القيام بذلك عبر إنشاء مجتمعات تعلم مهنية فهي تساعد على تحسين ممارسات التعليم وتدريب المعلمين

الإطار 21 – ورشة تفاعلية للمعلمين بشأن الدستور

يمكن للمعلمين الأمريكيين، بغية رفع مستوى إدراكهم للمفاهيم القانونية والدستور وسيادة القانون، المشاركة في ورشة عمل ينظمها معهد المعلمين لمدة أسبوع في مركز الدستور الوطني في فيلادلفيا (National Constitution Center in Philadelphia). وخلال ورشة العمل هذه واستناداً إلى عروض توضيحية والنقاش وزيارة المواقع التاريخية، يعمل المعلمون مع خبراء في مجال المحتوى، من بينهم باحثون في مسائل الدستور، لتعميق معارفهم بالمقاربات التاريخية والحالية لسيادة القانون وتفسير دستور الولايات المتحدة. وتحت إشراف أساتذة مرشدين يكتشف المشاركون ويتعلمون أساليب مبتكرة ومحايدة لإثارة اهتمام تلامذتهم بالمحتوى.

ويستفيد المعهد من كنز الموارد التاريخية والدستورية والثقافية التي يمتلكها المركز وذلك ليظهر أن تفسيرات سيادة القانون هي دوماً أحد ثوابت تاريخ الولايات المتحدة وهويتها الدستورية. ويزوَّد المعلمون بمعلومات جديدة عن المحتوى وأدوات تعليمية وموارد جاهزة للاستخدام في قاعة الدرس ومهارات جديدة لتحسين معرفتهم بالدستور في إطار تعزيز سيادة القانون.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

https://constitutioncenter.org/learn/professional-development/educator-workshops

المستمر. ويمكنهم، عبر شبكات الإنترنت، مقارنة الأفكار وصياغتها بشكل مشترك لتطبيق مبادئ سيادة القانون في محيطهم المحلي. ويمكن استخدام مواقع الويب كمراكز لنشر الموارد أو المواد الممكن استخدامها في الدروس أو قاعات الدرس. ويمكن أن تشكل المنتديات الإلكترونية والخطوط الهاتفية الساخنة وسيلة للحصول على إرشادات لاستخدام المعلومات أو المواد المعروضة على هذه المنصات الإلكترونية.

4-4 خارج حدود قاعة الدرس: من النُهج الشاملة للمدرسة ككل إلى الشراكات مع المجتمع المحلي

النهج الشامل للمدرسة ككل - يقوم هذا النهج على أعمال جماعية وتعاونية تنفَّذ داخل المجتمع المدرسي ومن جانبه لتحسين تعلّم التلامذة وسلوكهم ورفاههم، والظروف التي تعززها (مكتب التربية الدولي – اليونسكو، 2013، ص 61 من النص الأصلي). وبذا، فإن النُهج الشاملة للمدرسة ككل تشكل التزاماً بثقافة لاحترام القانون تتجاوز التعلم في قاعة الدرس أو الجهود المعزولة أو المؤقتة.

الإطار 22 – التعلم مع العالم عبر i-EARN-Pangea

غالباً ما يمكن توسيع نطاق التعلّم القائم على المشاريع وجعله أكثر تأثيراً من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو ذكي بالتعاون مع منظمات غير حكومية. فعلى سبيل المثال، يشكل برنامج i-EARN (International Education and Resource Network) في إسبانيا منصة عالمية على الإنترنت في وسع المتعلمين أن يستحدثوا وينفذوا مشاريع من خلال التواصل والعمل مع أقرانهم في جميع أنحاء العالم. وفي أسبانيا، يشجع i-EARN منذ عام 1989 المتعلمين على "التعلم مع العالم، وليس فقط عنه". ومنظمة iEARN-Pangea التي تتخذ من Callús (برشلونة)، كاتالونيا، مقراً لها تعمل على تعبئة المدارس في المنطقة وأنشأت شبكة اتصالات تسمى Pangea لتعزيز قيَم معينة مثل التضامن والتعاون وغيرهما عن طريق الإنترنت. وهذا البرنامج موجود اليوم في 140 بلداً وبـ 30 لغة، ويشمل 50 000 معلم ومليوني شاب عالمياً.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: https://iccs.iea.nl/home.html

وما تصبو إليه هذه النُهج في مجالي تعليم المواطنة العالمية وتعزيز سيادة القانون لا يقتصر على تلبية احتياجات المتعلمين، بل يستهدف أيضاً جميع أعضاء المجتمع المدرسي لا بل خارجه.

ونُهج تعليم المواطنة العالمية الداعمة لسيادة القانون لا تصبح أكثر متانة فحسب بل أيضاً تشتد تأثيراً عندما تقرر المدرسة أو المؤسسة التعليمية تنفيذ أنشطة تشمل المجتمع المدرسي بأسره، أي المتعلمين والموظفين والمعلمين والإداريين وأولياء الأمر والمجتمع المحلي ككل. وتهدف النُهج الشاملة للمدرسة ككل إلى ضمان «شعور الجميع في المدرسة أو بيئة التعلم بأنهم في أمان ومحاطون بالودّ، أياً تكن قدراتهم أو إعاقتهم أو لغتهم أو خلفيتهم الثقافية أو ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية أو طريقة التعبير عن هويتهم الجنسانية أو سنهم» (وزارة التعليم في ألبرتا، 2018). وهي تُستخدم لتعزيز التعليم في العديد من المجالات، من بينها على سبيل المثال لا الحصر المواطنة العالمية وحقوق الإنسان والإدماج والتسامح والعدالة الاجتماعية والاستدامة والصحة وغيرها (مكتب اليونسكو – المكتب الإقليمي للتربية في آسيا والمحيط الهادي،2017). ولذلك، يشكل النهج

الشامل للمدرسة ككل استراتيجية رئيسية للإفادة على نحو تام من إيجابيات تعليم المواطنة العالمية وسيادة القانون وآثاره الدائمة.

والنُهج الشاملة للمدرسة ككل، لتكون فعالة، يتعين أن تكون مصممة لتلبية احتياجات محددة في ضوء الظروف السائدة في كل مدرسة وداخل نظام التعليم. وهذه الظروف قد تختلف، لكن النُهج الشاملة للمدرسة ككل هي دوماً محط للنقاش والتخطيط والتوثيق والإعداد انطلاقاً من ممارسات فعالة. وجميع أصحاب المصلحة يشاركون في تحديد الرؤية الخاصة بهذه النُهج وفي خطة تنفيذها.

ويمكن إطلاق النُهج الشاملة للمدرسة ككل من خلال خطة عمل قصيرة المدة نسبياً – لعام مثلاً – ولكن من الأفضل تطبيقها وإدامتها لفترة أطول بكثير. وهي ستختلف باختلاف المدرسة و «تصبو إلى الكثير ولكن تبدأ بخطوات صغيرة قابلة للتحقيق» (أوكسفام، 2015، ص 14 من النص الأصلي). ونجاح عنصر واحد منها يمكن أن يؤدي إلى تسريع عجلتها، وخاصة عندما ترمي الأنشطة إلى تحفيز مجموعات من المتعلمين أو المعلمين.

وفي ما يلي بعض الخطوات الأولى الممكنة لاستراتيجية طويلة الأجل للنُهج الشاملة للمدرسة ككل المتعلقة بتعليم المواطنة العالمية لتعزيز سيادة القانون:

- تخطيط المناهج الدراسية كلها؛
- تدريب الموظفين وتنمية قدراتهم؛
- إقامة شراكات هامة مع منظمة متخصصة بشؤون تعليم المواطنة العالمية أو سيادة القانون (كهيئات أو جمعيات مكافحة الفساد ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدفاع عن العدالة، على سبيل المثال)؛
- جعل تعليم المواطنة العالمية جزءاً من الأنشطة التي تشمل المدرسة كلها وتنظَّم طيلة العام الدراسي؛
- دمج تعليم المواطنة العالمية في خطة برنامج آخر عالي الأولوية في المدرسة، مثل تعليم مسألة التفاهم بين الثقافات والإدماج؛
- اعتماد نهج المدرسة الصديقة للطفل (اليونيسف، 2006).

والنُهج الشاملة للمدرسة ككل نُهج حيّة تتطور داخل البيئة المدرسية إذا كانت مثمرة. ولذلك فإن تطبيق نهج من هذا النوع يوفر على الدوام إمكانية لبحث السياسات والممارسات المستقبلية وتحسينها. ويجب أن تكون المدارس جاهزة للتحقق من مجمل ممارساتها وسياساتها المدرسية ومراجعتها وتقييمها وتحديثها وفقاً لمدى تقدمها وتغيّرها. ويجوز أن تنبثق فرص جديدة للتعلم ومواضيع وأفكار جديدة بشأن تعليم المواطنة العالمية وأن تتطور في ضوء تجارب المدرسة وتغيّر أوضاعها.

ويعرض الجزء المتبقي من هذا القسم جوانب مختلفة من النُهج الشاملة للمدرسة ككل المفيدة لتعليم المواطنة العالمية والتي تركز على سيادة القانون/ ثقافة احترام القانون، وهي:

- **ممارسات التعليم والتعلم المستعرضة.** هي واحدة من الاستراتيجيات الدراسية لتعليم المواطنة العالمية/ سيادة القانون وتقضي بدمج مواضيع ومهارات التعلم ذات الصلة في جميع المواد. ويفضَّل أن تكون النُهج الشاملة للمدرسة ككل متجذّرة في التعليم والممارسات أو الأنشطة الروتينية المنفَّذة في المدرسة، ومدمجة باستمرار في كل تجارب التعلم لسنوات عديدة. ومواضيع تعليم المواطنة العالمية وسيادة القانون/ ثقافة احترام القانون يمكن ربطها إما بعادات المدرسة وأفكارها وتطلعاتها (أي رؤيتها أو مهمتها أو فلسفتها) أو بأولوية أو موضوع أو مسألة راهنة تحددها المدرسة بنفسها. وهذه الجهود يمكن أن تشدد على سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنوع والمساواة والعمل الأهلي.

- **تجارب متصلة بالأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية والأنشطة الخارجة عنها.** إن البرامج وأنشطة الأندية المصاحبة للمناهج الدراسية تتحول بشكل متزايد إلى إطار لاكتساب المهارات المتعلقة بتعليم المواطنة العالمية، بما فيها تلك المتعلقة بسيادة القانون/ ثقافة احترام القانون. والنشاط المعروف بـ «محاكاة الأمم المتحدة» (Model United Nations) هو نشاط يكلَّف فيه متعلمون أو مجموعات من المتعلمين بتمثيل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبحث المشاكل والنزاعات العالمية واقتراح حلول لها. وبرامج التعلم العالمية هذه تحاكي حالات حقيقية وتساعد على اكتساب مهارات التواصل وحل النزاعات والتعلم عن سيادة القانون على نحو تطبيقه على منظمة دولية.

- **المناخ والأمن والانضباط في المدرسة.** تشير الأبحاث إلى أن الجهود المبذولة لتحسين السياسات والممارسات المتعلقة بالانضباط في المدرسة، تضاف إليها المبادرات الرامية إلى تحسين المناخ الاجتماعي والقدرات العامة للإدارة، فعالة في مكافحة الجريمة في المدرسة والمجتمع المحيط بها (Battistich et al., 1997). وغالباً ما تركز هذه البرامج على تحديد السلوك المتوقع ومراقبته وتبيان عواقب السلوك المشين والتشجيع الإيجابي على اختيار السلوك المستحسن. وثبُت أن تدريب موظفي المدرسة على مبادئ السلوك وأساليبه واستحداث نظام على صعيد المدرسة ككل لتحديد التوقعات ومراقبة السلوك والمكافأة على احترام المعايير يزيدان الآثار الإيجابية للاستراتيجية. وأعدّ Comer (1985، 1989) نموذجاً لإدارة المدارس إدارة ذاتية يركز على بناء سلوك إيجابي وعلاقات إيجابية. ويمكن أن يكون التطور والتفاعل بطريقة إيجابية مع راشدين عطوفين، مثل المعلمين وإدارة المدرسة، مفيدَين لإشاعة ثقافة احترام القانون.

- **قواعد المدرسة.** تشكل المدارس وقاعات الدرس المكان الذي يمكن عبره تعزيز ثقافة احترام القانون. ويجب أن تكون هذه القاعات والمدارس مجتمعات يكون فيها لكل فرد، أطفالاً وراشدين، رأي في تحديد قواعد وتوقعات متفق عليها بشأن السلوك، ويثمن فيها كل فرد ويشجع الاحترام والتعاون وحل النزاعات بشكل بنّاء والرفاه الذاتي ورفاه الآخرين وغير ذلك. والتلميذ، إذا تبيّن له بشكل ملموس أن قواعد المدرسة تطبَّق بشكل عادل ومتسق على الجميع، يعتبر أن علاقته بالقانون علاقة ثقة. وعلى العكس، إذا كان التلميذ يعاني من تمييز ممنهج وإذا كان هناك أطفال بعينهم مفضلين دوماً على الآخرين، سيعجز عن فهم العدالة والسلطة العامة.

- **العدالة التصالحية** هي برنامج ينفَّذ في المدارس لتوثيق العلاقات داخل المدارس وقاعات الدرس. وهو نموذج لبرنامج مدرسي يستند إلى إجراءات إيجابية للتعامل مع المشاكل والنزاعات في المدارس. ولا يركز هذا النهج على «كسر القواعد»، بل على عواقب كسرها على العلاقات بين الأفراد. وحل النزاع يجري بالحوار بين الفاعل المسؤول وأولئك الذين تأذّوا من سلوكه، وذلك بغية ترميم العلاقة عبر حل النزاع

الإطار 23 – Aulas en Paz (قاعات الدرس في سلام)

يعمل برنامج Aulas en Paz (قاعات الدرس في سلام) على تحسين جو المدرسة من خلال استهداف الأطفال والشباب الذين يتصرفون بعدائية وتعليمهم كيفية ضبط انفعالاتهم والتواصل مع الآخرين بطريقة هادئة. وهو يقوم على دروس داخل قاعة الدرس وعلى دعم خارج إطار المناهج الدراسية. وهو يحث أولياء الأمر على المشاركة في الحياة المدرسية من خلال ورش عمل ومكالمات هاتفية وزيارات. وبذا، يعمل أولياء الأمر والمعلمون معاً لتنمية مهارات الأطفال الاجتماعية والعاطفية الإيجابية الوليدة وذلك عبر تعزيز سلوكهم الإيجابي، الأمر الذي يشيع جواً مدرسياً أفضل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
https://aulasenpaz.uniandes.edu.co/

وتحميل المسؤولية (Ashley & Burke، 2009، ص 7 من النص الأصلي). وأظهرت الأبحاث أن هذه البرامج تساعد في تقوية المجتمعات المدرسية ومنع التنمّر وتقليص النزاعات بين التلامذة. وفي بعض الحالات، سُجل انخفاض حاد في معدلات منع التلميذ من متابعة الدروس لفترة والطرد، ويقول الطلاب إنهم يشعرون بمزيد من السعادة والأمان (Davis, 2015).

الإطار 24 – دليل موارد محاكاة الأمم المتحدة للتعليم من أجل العدالة

دليل الموارد هذا مخصص للمنظمين والتلامذة المشاركين في اجتماعات محاكاة مؤتمرات الأمم المتحدة التي تتناول مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية وجوانب أخرى من سيادة القانون. وأعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة التعليم من أجل العدالة بغية زيادة المعارف المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وجوانب أخرى من سيادة القانون في المدارس والجامعات. ويتضمن الدليل سبعة أقسام تتناول مواضيع أساسية، ومقدمة ومعلومات عن الموارد المفيدة.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتصرف (2018)

للمزيد من المعلومات عن دليل محاكاة الأمم المتحدة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: https://outreach.un.org/mun/

التعلم خارج إطار المدرسة

وغالباً ما يُنظر إلى المسائل المتعلقة بسيادة القانون على أنها من مجالات العمل المشمولة بمسؤولية وزارات العدل والداخلية ولا سيما أجهزة إنفاذ القانون. ولذلك، يمكن أن يصعب إرساء شراكات متعددة القطاعات بهدف تعزيز وإدماج قضايا منع الجريمة والعدالة الجنائية في جميع الأنشطة التعليمية. بيد أن هذا الأمر ضرورة لازمة لأن إشاعة ثقافة احترام للقانون حقيقية أمر شائك.

وتؤدي منظمات المجتمع المدني، على وجه الخصوص، دوراً حيوياً في دعم الجهود التعليمية، كشريكة في إعداد المواد التعليمية القائمة على سيادة القانون وكمساهِمة في أنشطة التوعية ونشر المعلومات لبلوغ جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الأطفال والشباب والتلامذة وأولياء الأمر والمعلمون والأساتذة ووسائل الإعلام.

الإطار 25 – أندية لمكافحة الفساد مخصصة للشباب في جمهورية بوتسوانا

تمثل الأندية مكاناً مهماً للتعلم خارج المدرسة. وفي جمهورية بوتسوانا، تساعد مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية (DCEC) المدارس الثانوية على إنشاء نواد لمكافحة الفساد مخصصة للشباب في جميع أنحاء البلد.

وأبرز أهداف هذه الأندية هي منح الشباب فرصة نقل معلومات عن مكافحة الفساد إلى رفاقهم، والمشاركة على نحو مجدٍ في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين فهمهم لمبادئ الأخلاق. وتتوَّج الأنشطة بمؤتمر سنوي يُعقد في نهاية العام ويتحدثون فيه عن تجاربهم لمساعدة كل منهم الآخر على تحسين مستوى إدارة الأندية.

ويشارك الشباب أيضاً في كتابة مقالات وفي مناقشات يتحاورون ويتبادلون فيها الآراء بشأن كيفية مساهمتهم بفعالية في مكافحة الفساد. والأندية تعزز مبادرات معينة داخل المدرسة مثل إدراج مسألة الفساد كموضوع دراسي ضمن المناهج الدراسية في بوتسوانا.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.gov.bw/en/Ministries--Authorities/Ministries/State-President/Department-of-Corruption-and-Economic-Crime-DCEC/Divisions/Public-Education/

ويمكن للمدارس، مع احترامها دوماً لمهمتها الأولى ألا وهي التعليم، أن تعمل في إطار من الشراكة مع أصحاب المصلحة داخل قطاع التعليم وخارجه، بما يشمل المعلمين في القطاع غير النظامي والشباب الذي لا يرتادون المدرسة وأولياء الأمر ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والفنانين وجهات فاعلة أخرى في المجتمع المحلي. وهذا التعاون يمكن أن يحفز الابتكار والإبداع والنُهج التشاركية.

والتعاون مع منظمات غير حكومية أو منظمات أهلية أخرى لا يعزز الجهود التي تبذلها المدرسة لتعليم المواطنة العالمية وسيادة القانون ويكفل استفادة المجتمع المحلي منها فحسب، بل يوفر أيضاً للمتعلمين تجارب تعلّم عملية وحقيقية في ميدان العمل الاجتماعي. وبفضل هذه الصلات مع المنظمات الأهلية، يطور المتعلمون ويعززون مهاراتهم السلوكية والمتمحورة حول العمل في مجال تعليم المواطنة العالمية، ويطّلعون على أمثلة على ممارسة المواطنة الصالحة.

وترد أدناه أمثلة على فرص التعلم خارج جدران المدرسة:

- **العمل الذي يقوده الشباب:** للشباب دور أساسي يؤدونه في زرع مبادئ النزاهة وثقافة احترام القانون والنزاهة في المجتمع بكل مجالاته. ويمكن لواضعي السياسات والمعلمين اعتبار الشباب شركاء في مشاريع ومبادرات التنمية أو في عمليات التدخل لمكافحة الجريمة والعنف في المدرسة وعلى الصعد المحلي والمناطقي والوطني. ومن الأعمال التي يقودها الشباب مبادرات المنظمات الشبابية لمكافحة الفساد، وشبكات الشباب للنزاهة، والتظاهرات السلمية، والتعبير الفني المناهض للجريمة والمخدرات والعنف. ويمكن للمتعلمين أيضاً المشاركة في أبحاث تشاركية يقودها الشباب وترمي إلى

الإطار 26 – التعلّم بدون خوف: الشباب يتحرك ضد العنف في المدارس

"التعلم بدون خوف" (Learn without Fear) هو برنامج أعدته منظمة Plan International للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس. ووضعت المنظمة مجموعة أدوات (Plan International, 2009) متوفرة باللغتين الإسبانية والإنكليزية لإرشاد الشباب الراغبين في إطلاق أعمال على الصعيد المحلي؛ وهي تشتمل على أمثلة حقيقية على التحديات التي يواجهها الشباب في إكوادور وألمانيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والفلبين وكولومبيا والهند وعلى العمل الذي يقوم به الشباب. ففي أوغندا، على سبيل المثال، أعد 44 شاباً متطوعاً من تلامذة المرحلة الثانوية تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً كتيّباً عن مكافحة أقرانهم للعنف، وفي الهند أجرت مجموعة من 12 تلميذاً شاباً من منطقة ريفية قريبة من حدود نيبال دراسة استقصائية حول العنف القائم على نوع الجنس في المدارس والمجتمعات المحلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: https://plan-international.org/ending-violence/gbv-gender-based-violence

الإطار 27 – Miles de Manos (آلاف الأيدي)

إن Miles de Manos برنامج لمنع العنف قائم على نموذج من الشراكة بين الأسرة والمدرسة. وهذا البرنامج، الذي استُحدث في هندوراس، يقوم بتدريب المعلمين وأولياء الأمر ليتمكنوا من أداء دورهم كمراجع أساسية للسلام واللاعنف للأطفال والمراهقين. ويشتمل البرنامج على أنشطة مدرسية وأخرى خارجة عن إطار المناهج الدراسية. وأحد أبرز عناصره معاملة المعلمين وأولياء الأمر للأطفال والشباب باحترام وكأعضاء مسؤولين ومهمين في المجتمع.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: http://www.gizprevenir.com/milesdemanos

الكشف عن مشكلة مثيرة للقلق وجمع البيانات عنها ورفع توصيات بشأنها إلى واضعي السياسات. وعلى سبيل المثال، يمكنهم إجراء بحوث عن ظاهرتي التنمر والعنف في المدرسة وتقديم النتائج التي توصلوا إليها وتوصياتهم إلى مجلس المدرسة أو الوزارة (Anyon et al., 2018).

- **البرامج التي تركز على الأسرة.** إن برامج التعليم لأغراض الوقاية أو برامج التدخل في المدرسة والتي تستهدف الشباب الأشد تعرضاً لممارسة العنف أو ارتكاب الجريمة غالباً ما يتم إشراك أولياء الأمر فيها. وتشير الأدلة التي جُمعت إلى أن مشاركة أولياء الأمر يمكن أن تزيد من فعالية برامج منع العنف والجريمة في المدارس نتيجة للدعم الإضافي الذي يحصل عليه المتعلمون في المنزل.
- **الشراكات بين المدرسة والمجتمع المحلي.** هناك طريقة أخرى مهمة لدمج قيَم تعليم المواطنة العالمية في التعلم على الصعيد المحلي وهي بناء شراكات بين المجتمعات المحلية – قاعات الدرس ومنظمات غير حكومية محلية أو المشاركة في الجهود الأهلية الحالية (Ruano et al., 2014).

وإرساء شراكات مع المنظمات الأهلية أمر حيوي لجهود تعليم المواطنة العالمية. غير أنه ينبغي إرساؤها لأجل طويل لكي يكون لها وقع حقيقي على الجهود المبذولة لتطبيق النُهج الشاملة للمدرسة ككل وعلى المجتمع المحلي. وسيتلقّى المتعلمون دروسا عملية محددة الموضوع، مع فهم مبادئ العمل الأهلي الجيد، وضرورة توسيع نطاق العمل الاجتماعي وإدامته. ويمكن لإدارة المدرسة والعاملين في المنظمات غير الحكومية العمل يداً بيد لكي تكون شروط الشراكة واضحة والأهداف قابلة للتحقيق.

الإطار 28 – مكافحة العنف الذي يستهدف الأطفال في 30 بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية

لا يمثل الاعتداء الجسدي والجنسي على الأطفال انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً جرائم خطيرة في العديد من البلدان. وللحد من انتشاره، نفذت الرابطة الدولية للدفاع عن الأطفال برنامج الحد من العنف ضد الأطفال في 30 دولة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في الفترة 2014-2015. ومثلت الشراكات بين المدرسة والمجتمع المحلي عنصراً أساسياً في العديد من البلدان المشاركة فيه. فعلى سبيل المثال، بحثت المدارس الكينية مع أعضاء من المجتمع المحلي الأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف ضد الأطفال. وفي الجمهورية الدومينيكية، تم تدريب لجنة من الرياضيين المراهقين لتكون بمثابة شبكة دعم في الأنشطة المضطلع بها في المدرسة والمجتمع المحلي والمخصصة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 أعوام و18 عاماً.

للمزيد من المعلومات عن البرنامج، انظر Defence for Children (2015)

الإطار 29 – تدريب الشباب على النزاهة مع منظمة Integrity Action

إن Integrity Action منظمة غير حكومية دولية معنية بالتعاون مع الشباب والمعلمين وتدريبهم وتتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها. وهي، إذ تعرّف النزاهة كإطار يجمع بين المسؤولية والكفاءة والأخلاق بدون فساد، تدرب الأطفال والشباب والراشدين (بمن فيهم المعلمون في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية والعليا) على مراقبة المشاريع والمؤسسات الحكومية. ومقاربتها للتدريب تتمحور حول العمل. ففي فلسطين، مثلاً، أجرى متعلمون تدقيقاً للحصيلة الاجتماعية لمشروع شق طريق، وأظهر تقييم أن المتعلمين تحولوا من مواطنين عاديين إلى مواطنين يسألون كيف ولماذا يدور حولهم ما يدور.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: https://integrityaction.org/integrity-education

- **التعاون بين المدارس.** يمكن للمدارس، فضلاً عن تعاونها مع المنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، التعاون مع بعضها البعض والتعلم بعضها من الآخر. ومثلما يعود التعلم على يد الأقران بالفوائد على المتعلمين، للمؤسسات النظيرة دور حيوي تؤديه لمساعدة المدارس على اعتماد ممارسات فعالة. وفي وسع المدارس تنفيذ برامج نفذتها مدارس أخرى، والتعاون لتنظيم أنشطة ومبادرات مشتركة بين المدارس، وإنشاء شبكة لتسهيل تبادل الموارد المحلية المتعلقة بثقافة احترام القانون/ سيادة القانون، وتكثيف جهودها. ويمكن أن يتجاوز نطاق هذه الشبكات حدود المجتمع المحلي ليشمل الصعيدين الوطني والدولي، وذلك إما عن طريق الإنترنت أو المؤتمرات ومجتمعات التعلم المهنية. ويمكن للمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى في العالم التواصل وإطلاع بعضها البعض على ما يصلح ولا يصلح من أساليب تعليمية وممارسات.

الإطار 30 – الشراكة في سبيل إصلاح الإدارة في إندونيسيا

إن عمل الحكومة والجهات الفاعلة التعليمية معاً يمكن أن يخلف أثراً ذا شأن على المجتمع. فإندونيسيا، على سبيل المثال، شرعت في إجراء إصلاح حكومي جذري أشركت فيه شخصيات معنوية محترمة للتنديد بالفساد. وأمكن بفضل الشراكة من أجل إصلاح الإدارة الحدّ من الفساد في أوساط الجهات الحكومية الفاعلة نتيجة للإصلاح القضائي وتوعية الناخبين ومشاركة المجتمعات المحلية. وكان التعليم عنصراً مهماً في الإصلاح وخصوصاً التوعية بالمشاركة المدنية السلمية وحقوق الناخبين وأضرار الفساد. واستهدفت هذه الجهود فئة الناخبين البالغين والأجيال الشابة من الإندونيسيين.

للمزيد من المعلومات عن البرنامج، انظر Meijer & Oey (2002).

- **الشراكات مع جهات حكومية والقطاع الخاص.** ثمة جهات فاعلة تعليمية غير تقليدية، مثل موظفي قطاع العدالة الجنائية وأجهزة إنفاذ القانون والسلطات الحكومية المحلية، والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص، تتعاون هي أيضاً مع المدارس عند الاقتضاء. ويمكنها المشاركة على نحو مباشر في البرنامج التعليمي، وتدريب المعلمين على مواضيع حساسة محددة ومنحهم فرص تدريب إضافية خارج المدرسة لإعطائهم معلومات عن المخاطر المرتبطة بالعنف والجريمة. ويمكن أيضاً أن يساعد تدخلها على تبديد الخوف وانعدام الثقة بين المتعلمين وممثلي مؤسسات الدولة.

القسم 5

الأسئلة الشائعة

س1 كيف يمكن جعل مفاهيم مجردة ومعقدة مثل سيادة القانون وثقافة احترام القانون مفهومة لدى التلامذة الشباب؟

إن مفهومي سيادة القانون وثقافة احترام القانون، لئن كانا معقدين، يمكن بسهولة تجسيدهما في حالات ومواقف ملموسة للغاية. وعمليات المقارنة هي إحدى الأساليب المستخدمة لذلك. فيمكن للمعلمين، على سبيل المثال، استخدام قواعد المرور (التوقف عند الضوء الأحمر، التقيد بالسرعة القصوى، عدم القيادة تحت تأثير الكحول) أو الرياضة (احترام قواعد اللعب) لشرح ضرورة وجود قواعد لكي يعيش المجتمع بسلام وأمان، والإشارة إلى أن هناك عواقب إذا ما قرر أعضاء المجتمع تجاهلَها. ولوصف خواص سيادة القانون، يجب الإشارة إلى أن القواعد يجب أن تكون:

- شفافة؛
- عادلة ومنصفة؛
- قابلة للتطبيق ومعروفة لدى الجميع؛
- مرتبطة بآليات لمساءلة الجميع، بمن فيهم أولئك الذين يسنون القواعد.

س2 هل أن التربية المدنية ليست كافية لحث المتعلمين على تبنّي قيم سيادة القانون والدفاع عنها؟

إن التربية المدنية وتعليم المواطنة العالمية من أجل سيادة القانون أمران متكاملان ويساند كل منهما الآخر. والتربية المدنية نقطة انطلاق جيدة، شأنها شأن تعليم السلام وحقوق الإنسان الذي يساعد على إشاعة ثقافة احترام القانون وقيَم سيادة القانون. والمناهج الدراسية التي تتضمن كل هذه المكونات تعزز ثقافة السلوك الاجتماعي.

بيد أن التربية المدنية، إذا كانت تتناول جوانب معينة من سيادة القانون، لا تغطي بالضرورة مجمل فرص التعلم التي يوفرها تعليم المواطنة العالمية المتمحورة حول سيادة القانون. فالتربية المدنية، على سبيل المثال، قد لا تركز على اكتساب المتعلمين للمعارف والمهارات والقيَم لكي يصبحوا متحمسين وواثقين بالنفس وقادرين على المشاركة بشكل أخلاقي ومسؤول في المجتمع.

س3 ماذا يحدث عندما لا يحترم المجتمع سيادة القانون؟

ثمة حالات تكون فيها القوانين الوطنية غير متماشية مع سيادة القانون. وحتى في البلدان التي تولي الأولوية لدعم حقوق الإنسان وقيَم الديمقراطية والدفاع عنها، قد تكون هناك مشاكل في إطار سيادة القانون.

وهذا الدليل لا يدعو واضعي السياسات التعليمية إلى خلق مواطنين مطيعين ينعدم لديهم كل فكر ناقد. بل هو يهدف إلى مساعدة المتعلمين على اكتساب ما يكفي من مهارات وكفاءات لفهم سيادة القانون في السياق الخاص بهم، وإلى دعمها المستمر بما يتفق ومعايير حقوق الإنسان، مع استخدام مؤسسات وآليات سيادة القانون.

س4 كيف يمكن إشراك الأسرة في حياة المدارس لتعزيز ثقافة احترام القانون؟

يتعين الحرص بشدة على إشراك أولياء الأمر والحصول منهم على الدعم في تحديد أهداف البرامج المتعلقة بسيادة القانون/ ثقافة احترام القانون. ومن المهم ألا تعارض المدارس القيم العائلية صراحة إلا إذا كانت هذه القيَم تشرعن أشكال السلوك التي تنتهك كرامة الطفل الإنسانية أو تتعارض مع حقوق الإنسان.

وعندما يساند أولياء الأمر والمعلمون بعضهم الآخر لإشاعة ثقافة احترام القانون، يكون الوقع شديداً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مبادرات تجمع المدارس وأولياء الأمر، منها مثلاً دعوة أولياء الأمر للتحدث عن أحداث شهدوها أو لقراءة كتب للطلاب، والمشاركة في الرحلات المدرسية، وحضور الحفلات الموسيقية المدرسية وبرامج الفطور و/ أو الفترات الصباحية المخصصة للأعمال الحرفية. وتشكل هذه الأنشطة فرصاً جيدة للمدارس والأسر لخلق شعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي وبالثقة ولتعزيز القيَم المشتركة ومنع العزلة.

س5 هناك عوامل كثيرة يمكن أن تدفع الشباب إلى العنف. كيف يمكن لتعليم المواطنة العالمية من أجل سيادة القانون وثقافة احترام القانون أن يحدث فرقاً؟

إن العنف والجنوح لدى الشباب يمكن أن يكونا في الواقع ناجمين عن الظروف السائدة في محيطهم التي تدفعهم إلى التصرف بطرق تمنعهم من أن يكونوا مواطنين إيجابيين ومنتجين (يشار إلى ذلك بـ «عوامل الخطر»). ويمكن للتعليم، إذا كان جيد النوعية، تخفيف عوامل الخطر هذه ومساعدة المتعلمين على امتلاك مجموعة من «عوامل الحماية». ويصح هذا الأمر بشكل خاص عندما يبدأ هذا التعلم في سن مبكرة ويتابَع طيلة المسار التعليمي. وفي المدرسة، ولا سيما في إطار برامج فعالة لتعليم المواطنة العالمية من أجل سيادة القانون، يمكن للشباب الذين قد لا تتاح لهم الفرصة لتجربة القيم المتمشية مع سيادة القانون أو ثقافة احترام القانون والمصممة وفقاً لمحيطهم المباشر، أن يتعلموا عن القيَم وأشكال السلوك الإيجابي وأن يختبروها ويتأثروا بها لدرجة تبنّيها.

س6 ما هي الصلة القائمة بين منع التطرف العنيف وثقافة احترام القانون وتعليم المواطنة العالمية؟

اعتبرت خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (15 كانون الثاني/ يناير 2016) أن سوء الإدارة ونقص الديمقراطية والفساد وثقافة الإفلات من العقاب على السلوك المخالف للقانون وعدم احترام سيادة القانون هي العوامل الرئيسية للتطرف العنيف. وتعليم المواطنة العالمية بشكل عام – وتعليم المواطنة العالمية الذي يركز على إشاعة سيادة القانون، بشكل خاص – يساهم في إزالة هذه العوامل.

وبتعزيز قدرة المتعلمين على الصمود في وجه المحن وحوافزهم الداخلية وثقتهم في القدرة على اتخاذ قرارات مسؤولة وأخلاقية، يصبح تعليم المواطنة العالمية من أجل سيادة القانون حاجزاً يحول دون الكراهية والإيذاء والعنف.

س7 ما هي بعض الطرق التي قيست بها سيادة القانون؟

وضعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مؤشرات متعلقة بسيادة القانون لتطبيقها على مؤسسات العدالة الجنائية. وتشمل هذه المؤسسات الشرطة والقضاء والسجون. والأبعاد التي أُخذت في الاعتبار لوضعها هي: الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية؛ والنزاهة والشفافية ومساءلة مؤسسات الدولة؛ ومعاملة الفئات الضعيفة؛ والإمكانات البشرية والمادية التي تمتلكها المؤسسات لأداء مهامها. وثمة مثال على ذلك في منشور الأمم المتحدة المعنون «Rule of Law Indicators: Implementation Guide and Project Tools» (الأمم المتحدة، 2011).

المراجع

Alberta Education. 2018. *Whole School Approach*. https://education.alberta.ca/safe-and-caring-schools/whole-school-approach/ (Accessed 12 May 2018.)

Ashley, J., and Burke, K. 2009. *Implementing Restorative Justice: A Guide for Schools*. Chicago, Illinois Criminal Justice Information Authority (ICJIA). http://www.icjia.state.il.us/assets/pdf/BARJ/SCHOOL%20BARJ%20GUIDEBOOOK.pdf (Accessed 11 June 2018.)

Bandura, A. (2008). An agentic perspective on positive psychology. S. J. Lopez (Ed.), Volume I of *Positive Psychology: Exploring the Best in People*. Westport, CT: Greenwood Publishing Company, pp. 167-196.

Battistich, V., Solomon, D., Watson, M., and Schaps, E. 1997. Caring school communities. *Educational Psychologist*, Vol. 32, No. 3, pp. 137–151.

Center for Universal Education at Brookings. 2017. *Measuring Global Citizenship Education: A Collection of Practices and Tools*. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2017/04/global_20170411_measuring-global-citizenship.pdf (Accessed 13 December 2018.)

Comer, J.P. 1985. The Yale-New Haven Primary Prevention Project: A follow-up study. *Journal of the American Academy of Child Psychiatry*, Vol. 24, No. 2, pp. 54–160.

Comer, J.P., Haynes, N.M., and Hamilton-Lee, M. 1989. School power: A model for improving Black student achievement. In W.D. Smith and E.W. Chunn (eds), *Black Education: A Quest for Equity and Excellence*. New Brunswick, Transaction Publishers, pp. 187–200.

Davis, M. 2015. Restorative justice: Resources for schools. *Edutopia*. https://www.edutopia.org/blog/restorative-justice-resources-matt-davis (Accessed 15 September 2018.)

Defence for Children. 2015. *Reducing Violence against Children, with Special Focus on Sexual Exploitation of Children and Child Sex Trade*. https://www.defenceforchildren.nl/media/1682/reducing-violence-against- children-2014-2015.pdf (Accessed 15 June 2018.)

Durkheim, E. 1956. *Education and sociology*. New York, The Free Press.

Eddy, J. 2017. *Unpacking the standards for transfer: Intercultural competence by design*. NECTFL Review–Special Issue, Vol. 79, pp. 53–72.

Fraser-Thomas, J.L., Cote, J., Deakin, J. 2005. Youth sport programs: an avenue to foster positive youth development. *Physical Education and Sport Pedagogy*, Vol. 10, No. 1, pp. 19-40.

Garcia-Cabrero, B., Pérez-Martínez, M. G., Sandoval-Hernández, A., Caso-Niebla, J., and Díaz, C. 2016. Assessing two theoretical frameworks of civic engagement. *Journal of Social Science Education*, Vol. 15, No. 1, pp. 7-21.

Godson, R. 2000. Guide to Developing a Culture of Lawfulness. *Symposium on the role of civil society in countering organized crime: Global implications of the Palermo*, Sicily renaissance, Palermo, Sicily. Trends in Organized Crime. Vol 5, No.3, pp. 91-102.

Goldston, S.E. 1986. *Concepts of Primary Prevention: A Framework for Program Development*. Sacramento, California, Department of Mental Health, Office of Prevention.

Hallak J., Poisson, M. 2007. *Corrupt schools, corrupt universities: What can be done?* Series: Ethics and corruption in education. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001502/150259e.pdf (Accessed 21 November 2018.)

Hattie, J. (2003). Teachers Make a Difference. What is the Research Evidence? Conference Archive. Australian Council for Educational Research (ACER). https://research.acer.edu.au/cgi/viewcontent.cgi?referer=&httpsredir=1&article=1003&context=research_conference_2003 (Accessed 1 October 2018.)

Haudenhuyse, R.P., Theeboom, M., Coalter, F. 2012. The potential of sports-based youth interventions for vulnerable youth: implications for sport coaches and youth workers. *Journal of Youth Studies*, Vol. 14, No. 4, pp. 437-454.

IBE-UNESCO. 2013. IBE Glossary of Curriculum Terminology. http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Publications/IBE_GlossaryCurriculumTerminology2013_eng.pdf

IBE-UNESCO. 2017a. *Personalized Learning*. http://unesdoc.unesco.org/images/0025/002500/250057e.pdf (Accessed 9 June 2018.)

IBE-UNESCO. 2017b. *Developing and Implementing Curriculum Frameworks*. Geneva, IBE-UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0025/002500/250052e.pdf (Accessed 12 May 2018.)

ICAT - Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons. 2016. *A Toolkit for Guidance in Designing and Evaluating Counter-Trafficking Programmes: Harnessing accumulated knowledge to respond to trafficking in persons*. http://un-act.org/publication/view/toolkit-guidance-designing-evaluating-counter-trafficking-programmes/ (Accessed 22 October 2018.)

Italian National Bar Association. 2018. *Guida Giuridica Tra I Banchi di Scuola*. Taranto, Italy. https://www.oravta.it/site/images/pubblicazioni_vdm/Guida_Giuridica_sec.pdf (Accessed 17 October 2018.)

Lopez, F. 2017. Altering the Trajectory of the Self-Fulfilling Prophecy Asset-Based Pedagogy and Classroom Dynamics/ *Journal of Teacher Education*, Vol. 68, No. 2 pp. 193-212.

Marzano, R., Marzano J.S., and Pickering, D.J. 2003. *Classroom Management That Works*. Alexandria, VA, Association for Supervision and Curriculum Development.

McKelvie-Sebileau, P. 2011. *Patterns of development and use of codes of conduct for teachers in 24 countries*. Series: Ethics and corruption in education. Paris, IIEP-UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001923/192392e.pdf (Accessed 15 November 2018.)

Meijer M., Oey, T.K. 2002. *The Partnership for Governance Reforms in Indonesia - A Midterm Monitoring Exercise*. Discussion paper. http://www5.csudh.edu/dearhabermas/goodgovernance-thepartnershipforgovernancereformsinindonesia-sept2002.pdf (Accessed 9 October 2018.)

OECD. 2018. *Education for Integrity: Teaching on Anti-Corruption, Values and the Rule*. Paris, OECD. http://www.oecd.org/governance/ethics/education-for-integrity-web.pdf (Accessed 21 November 2018.)

Ontario Human Rights Commission. 2013. *Teaching Human Rights in Ontario: A Guide for Ontario Schools*. Toronto, OHRC. http://www.ohrc.on.ca/sites/default/files/Teaching%20Human%20Rights%20in%20Ontario_2013.pdf (Accessed 16 October 2018.)

OSCE/ODIHR. 2012. *Guidelines on Human Rights Education for Secondary School Systems*. Warsaw: OSCE/ODIHR.

Oxfam. 2015. *Global Citizenship Guides*. London, Oxfam. http://www.oxfam.org.uk/education/who-we-are/global-citizenship-guides (Accessed 2 October 2018.)

Plan International. 2009. *Youth in Action against Violence in Schools*. Hamburg, Plan International. https://toolkit.ineesite.org/resources/ineecms/uploads/1105/Youth_in_action_against_violence_in_schools.pdf

Poisson, M. 2009. *Guidelines for the Design and Effective Use of Teacher Codes of Conduct*. Paris, IIEP-UNESCO. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000185010 (Accessed 7 December 2018.)

Poisson, M. 2010. *Corruption and Education. Education* Policy Series. Brussels: International Academy of Education. Paris, IIEP-UNESCO. https://www.iaoed.org/downloads/WEB_11_corruption%20and%20education_final_.pdf (Accessed 16 September 2018.)

Ruano, J., Galeffi, D., and Ponczek, R. 2014. The Constellation of Twinned NGOs - Schools in the Cosmodernity Paradigm: A T3 Approach to Build a Transdemocratic Horizon in the Global Citizenship Education Proposed by UNESCO. *Transdisciplinary Journal of Engineering & Science*, 5, pp. 21-34.

Taylor, R. D., Oberle, E., Durlak, J.A., Weissberg, R.P. 2017. Promoting positive youth development through school-based social and emotional learning interventions: A meta analysis of follow-up effects. *Child Development*, Vol. 88, No. 4, pp. 1156-1171.

Tobin, T.J. and Sugai, G. 2005. Preventing problem behaviours: Primary, secondary, and tertiary level prevention interventions for young children. *Journal of Early and Intensive Behaviour Intervention*, Vol 2, No. 3, pp. 125-144.

United Nations. 1945. Charter of the United Nations. http://www.un.org/en/charter-united-nations/ (Accessed 22 May 2018.)

United Nations. 1948. Universal Declaration of Human Rights. http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/ United Nations. (Accessed 23 May 2018.)

United Nations. 1989. Convention on the Rights of the Child. https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx (Accessed 23 May 2018.)

United Nations. 2004. Report of the Secretary-General: The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies (S/2004/616), Section III, para 6 https://www.un.org/ruleoflaw/files/2004%20report.pdf (Accessed 20 November 2018).

United Nations. 2011. *Rule of Law Indicators: Implementation Guide and Project Tools*. New York, UN. http://www.un.org/en/events/peacekeepersday/2011/publications/un_rule_of_law_indicators.pdf (Accessed 7 September 2018.)

United Nations. 2015. Doha Declaration of the Thirteenth UN Congress on Crime Prevention and Criminal Justice. A/CONF.222/L.6. http://undocs.org/fr/A/CONF.222/L.6 (Accessed 14 October 2018.)

UNAIDS. 1999. *Peer Education and HIV/AIDS: Concepts, Uses and Challenges*. Geneva, UNAIDS. Retrieved from: http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/jc291-peereduc_en_0.pdf (Accessed 4 June 2018.)

UNESCO. 1994. *Learning: The Treasures Within*. Paris, UNESCO. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000109590 (Accessed 7 November 2018.)

UNESCO. 2002. Best Practices of Non-Violent Conflict Resolution In and Out-of-School. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001266/126679e.pdf (Accessed 22 May 2018.)

UNESCO. 2005a. *Searching for Best Practices to Counter Human Trafficking in Africa: A Focus on Women and Children*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001384/138447e.pdf

UNESCO. 2005b. *Peace Education: Framework for Teacher Education*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001502/150262e.pdf

UNESCO. 2012. *Education Sector Responses to Homophobic Bullying*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002164/216493e.pdf (Accessed 22 May 2018.)

UNESCO. 2014a. *Stopping Violence in Schools. A Guide for Teachers*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001841/184162e.pdf (Accessed 17 October 2018.)

UNESCO. 2014b. *Charting the Course of Education and HIV*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002261/226125e.pdf (Accessed 4 June 2018.)

UNESCO. 2014c. *Global Citizenship Education. Preparing learners for the challenges of the 21st century.* Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002277/227729e.pdf (Accessed 15 May 2018.)

UNESCO. 2015. *Global Citizenship Education: Topics and Learning Objectives*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002329/232993e.pdf (Accessed 15 May 2018.)

UNESCO. 2016a. *Out in the Open: Education Sector Responses to Violence Based on Sexual Orientation and Gender Identity/Expression*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002447/244756e.pdf (Accessed 12 July 2018.)

UNESCO. 2016b. *A Teacher's Guide on the Prevention of Violent Extremism*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002446/244676e.pdf (Accessed 19 September 2018.)

UNESCO. 2016c. *Media and Information Literacy: Reinforcing Human Rights, Countering Radicalization and Extremism*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002463/246371e.pdf (Accessed 16 September 2018.)

UNESCO. 2017a. *Preventing Violent Extremism through Education: A Guide for Policy-makers*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002477/247764e.pdf (Accessed May 24 2018.)

UNESCO. 2017b. *A Guide for Ensuring Inclusion and Equity in Education*. Paris, UNESCO. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000248254 (Accessed 26 September 2018.)

UNESCO. 2018a. *School Violence and Bullying: Global Status Report*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002469/246970e.pdf (Accessed 11 December 2018.)

UNESCO. 2018b. *Expert Consultation Meeting: Global Citizenship Education for a Culture of Lawfulness*. (Meeting report). Paris, UNESCO. March 2018. http://unesdoc.unesco.org/images/0026/002653/265356E.pdf (Accessed 25 May 2018.)

UNESCO-Asia and Pacific Regional Bureau for Education. 2017. *Preparing Teachers for Global Citizenship Education: A Template. Bangkok*, UNESCO. https://bangkok.unesco.org/sites/default/files/assets/article/Teachers%20Education/GCED062017/Template-GCED-June2017.pdf (Accessed 16 September 2018.)

UNESCO, UNICEF, Brookings Institution and the World Bank. 2017. *Overview MELQO, Measuring Early Learning Quality and Outcomes*. Paris, UNESCO. http://unesdoc.unesco.org/images/0024/002480/248053e.pdf (Accessed 24 May 2018.)

UNESCO-MGIEP. 2017. *#YouthWagingPeace: Action Guidelines for Prevention of Violent Extremism*. New Delhi, MGIEP. http://unesdoc.unesco.org/images/0026/002638/263828e.pdf (Accessed 10 October 2018.)

UNESCO-IICBA. 2017. *Transformative Pedagogy for Peace-Building: A Guide for Teachers*. Addis Ababa, IICBA. http://unesdoc.unesco.org/images/0026/002613/261349e.pdf (Accessed 14 November 2018.)

UNESCO-OREALC. 2017. *La Formación Inicial Docentes en Educación para la Ciudadanía en América Latina*. Santiago, UNESCO-OREALC. http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Santiago/pdf/Formacion-inicial-docente-en-educacion-para-la-ciudadani.pdf (Accessed 12 June 2018.)

UNEVOC. 2018. *Definition of formal, information, and non-formal learning*. https://unevoc.unesco.org/print.php?q=Definition+of+Formal,+Informal,+and+Nonformal+learning. (Accessed 21 October 2018.)

UNICEF. 2006. *Child Friendly Schools Manual. New York*, UNICEF. https://www.unicef.org/publications/files/Child_Friendly_Schools_Manual_EN_040809.pdf (Accessed 12 October 2018.)

UNICRI. 2007. *Strategies for technical-juridical training and awareness-raising on counterfeiting*. New York, UNICEF. Turin, UNICRI. http://www.unicri.it/topics/counterfeiting/training_awareness/Guidelines_CRT_EN_Awareness.pdf (Accessed 16 October 2018.)

UN-LiREC. 2011. *Preventing Firearms Proliferation and Armed Violence in Educational Centres of Latin America and the Caribbean. Working Paper*. Lima, UN. http://unlirec.org/documents/Armed_Violence_in_Schools%20Adobe.pdf (Accessed 12 December 2018.)

UNODC. 2008. *Toolkit to Combat Trafficking in Persons*. New York, UN. https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/HT_Toolkit08_English.pdf (Accessed 14 November 2018.)

UNODC. 2009a. *Handbook for Professionals and Policymakers on Justice in Matters involving Child Victims and Witnesses of Crime*. New York, UN. http://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/hb_justice_in_matters_professionals.pdf (Accessed 23 November 2018.)

UNODC. 2009b. *Combating Trafficking in Persons: A Handbook for Parliamentarians*. New York, UN & IPU. https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/UN_Handbook_engl_core_low.pdf (Accessed 26 November 2018.)

UNODC. 2010. Toolkit to Combat Smuggling of Migrants. New York, UN. https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/SOM_Toolkit_E-book_english_Combined.pdf (Accessed 26 November 2018.)

UNODC. 2011. *Handbook on Identity-related Crime*. New York, UN. http://www.unodc.org/res/cld/bibliography/handbook_on_identity-related_crime_html/10-57802_ebooke.pdf (Accessed 14 November 2018.)

UNODC. 2015. *Study on the Effects of New Information Technologies on the Abuse and Exploitation of Children*. New York, UN. https://www.unodc.org/documents/Cybercrime/Study_on_the_Effects.pdf (Accessed 12 October 2018.)

UNODC. 2017a. *Handbook on Children Recruited and Exploited by Terrorists and Violence Extremist Groups: the Role of the Justice System*. https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Child Victims/Handbook_on_Children_Recruited_and_Exploited_by_Terrorist_and_Violent_Extremist_Groups_the_Role_of_the_Justice_System.E.pdf (Accessed 21 November 2018.)

UNODC. 2017b. *Line Up Live Up Trainer Manual: Life skills training through sport to prevent crime, violence and drug use*. Vienna, UNODC. https://www.unodc.org/documents/dohadeclaration/Sports/Trainer_Manual_eBook_final.pdf (Accessed 6 November 2018.)

UNODC. 2018. *Resource Guide for Organizing Model United Nations Conferences that Address Crime Prevention, Criminal Justice and Other Aspects of the Rule of Law*. Vienna, UNODC. http://www.unodc.org/documents/e4j/MUN_Resource_Guide_for_download_1_Feb_2018.pdf (Accessed 29 May 2018.)

Van Nuland, S. 2009. *Teacher codes: learning from experience*. Series: Ethics and corruption in education. http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001858/185872E.pdf (Accessed 3 July 2018.)

World Vison. 2011. *Guidelines for Empowering Children and Youth as Peace Builders*. https://www.wvi.org/sites/default/files/ECaP%20Guidelines%202011%20Final.pdf (Accessed 5 July 2018.)

قطاع التربية
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

إعلان الدوحة
ترسيخ ثقافة احترام القانون
UNODC
التعليم من أجل العدالة

تعزيز سيادة القانون عن طريق التعليم

دليل لواضعي السياسات

ثمة حكومات عديدة، تعزيزاً وحمايةً منها للأمن والكرامة وحقوق الإنسان للجميع، تكثف جهودها لترسيخ مبادئ سيادة القانون في حياة مواطنيها اليومية.

هذا الدليل معدّ خصيصاً لواضعي السياسات التعليمية ولسائر العاملين في قطاع التعليم النظامي، داخل وزارات التعليم وخارجها، الراغبين في إشاعة سيادة القانون وترسيخ ثقافة احترام القانون.

هذا الدليل يهم أيضاً المهنيين في قطاع التعليم غير النظامي أو قطاعات أخرى مثل قطاع العدالة وقطاع الخدمات الاجتماعية والصحية - العاملين في مجال منع الجريمة والعنف والراغبين في توثيق تعاونهم مع قطاع التعليم.

تلبيةً لاحتياجات هذه المجموعة المتنوعة من أصحاب المصلحة والعاملين في قطاع التعليم، يجمع هذا الدليل ما بين النظرية والتطبيق ويستند إلى أمثلة من العالم أجمع.

9 789236 000787

٤ التعليم الجيد
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
أهداف التنمية المستدامة